

" تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي
لمستخدميه وآثار المتغيرات المعدلة على تلك العلاقة وانعكاس ذلك على كفاءة
الاستثمار - دليل من البورصة المصرية "

دكتور: حسن شلقامي محمود (*) drhassansholkamy@gmail.com

استهدفت الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه ، وآثار المتغيرات المعدلة (حجم مكتب المراجعة - الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط - نوع تقرير المراجع الخارجي - الاستحقاقات الاختيارية) على تلك العلاقة ، وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار ، ولتحقيق ذلك الهدف تم تقديم إطار نظري يعكس العلاقات بين متغيرات البحث (قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم - الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه - كفاءة الاستثمار) مع استخدام متغيرات رقابية تعكس قياس متغيرات البحث ، كما تم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار التحقق الإحصائي لفروض تلك الدراسة ، والوقوف على إدراك مفردات العينة لطبيعة العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي لذلك التقرير ، وآثار المتغيرات المعدلة على تلك العلاقة بما ينعكس في النهاية على كفاءة الاستثمار ، وتتمثل أهم نتائج الدراسة في أن أهم ملامح الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي تتمثل في لفت النظر إلى وجود مشاكل بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار ، والتوجه بالقرار الاستثماري والتوجه بالمستخدم نحو تحليل التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة ، كما تتمثل أهم توصياتها في ضرورة الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن مسئولية كل من الإدارة والمراجع الخارجي لتدعيم الدور التحليلي لتقرير المراجع الخارجي في تحليل أسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن ابداء الرأي .

الكلمات المفتاحية :

قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم - الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه - كفاءة الاستثمار - حجم مكتب المراجعة - الإفصاح عن المراجع الشريك - البورصة المصرية .

(*) أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة جامعة بني سويف .

" Analyzing of the Relationship between External Audit Report understandability and Its Orientation Role for Its Users , The effects of modified Variables on this Relationship , the Reflection of this Relationship on Investment Efficiency – An evidence from Egyptian Stock Exchange "

Abstract :

The aim of this study is to analyze the relationship between external audit report understandability and its orientation role for its users , the effects of modified variables on this relationship and the reflection of this relationship on the investment efficiency . to achieve this goal it carried out a theoretical study to analyze the nature of the relationships among research variables , it also carried out an applied study to check the statistical realization of study's assumptions, this study reached a group of conclusions such as the more the increasing in the relationship between external audit report understandability and orientation role of this report , the more effect on investment efficiency , it recommends with the necessity of the integration between disclosure about critical audit matters and the orientation role of external audit report to increase investment efficiency .

Key words :

External audit report understandability – orientation role of external audit report – investment efficiency – auditor partner disclosure - Egyptian stock exchange .

(1) مشكلة البحث :

يعتبر تقرير المراجع الخارجي أحد المكونات الإلزامية للتقرير السنوي ، ولا يقل أهمية عن التقارير السنوية من حيث الدور الذي يلعبه في التأثير على قرارات أصحاب المصالح بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة وذلك لتحقيق الهدف الرئيسي للمراجعة وهو إضفاء الثقة على القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة (راشد ، 2020) ، كما يعتبر تقرير المراجع الخارجي أحد أهم الأدوات المستخدمة لتوصيل المعلومات عن نتائج أعمال المشروع ومركزها المالي للمستخدمين مما يستوجب ضرورة أن يكون تقرير المراجع قابلاً للقراءة والفهم من جانب مستخدمي التقارير المالية . (Fakhfakh , 2016)

ويمثل تقرير المراجع الخارجي قنوات اتصال رئيسية بين المراجع ومستخدمي المعلومات المنشورة بالتقارير المالية ، ويؤثر نوع هذا التقرير بشكل جوهري على أسعار الأسهم للمنشآت المقيدة ببورصة الأوراق المالية ، كما أنه يتضمن معلومات تعكس قدرة المنشأة على الاستمرار

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود (Abdollahi & Others , 2020) ، ويمثل أداة لكسب ثقة حملة الأسهم ، ويجب أن يمد بالمزيد من الشفافية حول إفصاح القوائم المالية عن التحريفات الجوهرية (Crucean , 2019) ، وقد توصلت دراسة (Crucean , 2019) إلى أن رأي المراجع يتأثر بجودة المراجعة والتي يتم تدعيمها من خلال تحقيق متطلبات الجدارة المهنية للمراجع الخارجي .

ويتمثل الهدف الرئيسي لتقرير المراجع الخارجي في تدعيم ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية بما يعزز دور تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ويضمن تقرير المراجع جودة المعلومات المقرر عنها للمستثمرين ، هذه المعلومات لها تأثير إيجابي على أسعار الأسهم بالبورصة . (Abdollahi & Others , 2020)

وتتمثل مبررات تطوير تقرير المراجع الخارجي فيما يلي : (متولي ، 2020)

- (1) تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المراجع الخارجي ومستخدمي تقريره والقوائم المالية .
- (2) تحسين الشفافية لتقرير المراجع الخارجي كوسيلة اتصال بين المراجع ومستخدمي تقريره والقوائم المالية .

(3) تحسين جودة التقارير المالية حيث أن التوسع في محتويات تقرير المراجع الخارجي يترتب عليه زيادة فرص الإدارة ومسؤولي الحوكمة في إنتاج قوائم مالية أفضل .

ويشير البعض (Abdollahi & Others , 2020) إلى أن جودة تقرير المراجع الخارجي تنعكس في قدرته على تحقيق بعدين هما الجدارة المهنية له والتي تقاس بحجم مكتب المراجعة ، والاستقلال والذي يقاس بنوع تقرير المراجع الخارجي ، ويشير البعض (Oktariansyah H. and Others , 2021) إلى أن تأخير تقرير المراجع الخارجي يتأثر بحجم مكتب المراجعة ، أما الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي فيعبر عن قدرة ذلك التقرير في التوجيه بمستخدميه نحو اتجاه معين بما يؤثر على قراراتهم ، وينبع ذلك الدور من محتويات ذلك التقرير من معلومات ، وتحديد شكل هيكل الإفصاح في هذا التقرير ، فالمستثمر يحتاج إلى تأكيد وزيادة ثقته في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية من خلال تقرير مراجع خارجي بمقومات معينة .

ويتأثر توجيه مستخدمي تقرير المراجع الخارجي بالألفاظ الفنية المستخدمة في ذلك التقرير مثل مستوى التأكيد ، والإيضاحات المتممة ، ومسئولية الإدارة ، ومسئولية المراجع الخارجي ، وقد تضلل تلك الألفاظ مستخدمي القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي ، كما أنه قد توجد اختلافات بين ممارسي مهنة المراجعة في تفسير تلك الألفاظ . (Carcello & Li , 2013)

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
واهتمت الدراسات المحاسبية بالنواحي التي تتعلق بكل من قابلية تقرير المراجع الخارجي
للفهم ، والدور التوجيهي لذلك التقرير ، وكفاءة الاستثمار ، حيث توصلت دراسة (Katz ،
) 2014 إلى أنه على الرغم من أهمية افصاح المراجع الخارجي في تقريره عن الاهتمامات
الرئيسية للمراجعة في زيادة الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين إلا أنه
قد يثار تساؤل عن كيفية إصدار تقرير مراجعة نظيف على الرغم من وجود شكوك ومخاوف في
القوائم المالية معترف بها من قبل المراجع الخارجي ، وبالتوازي مع ذلك توصلت دراسة (Sirios
) (Others ، 2018) إلى أن الافصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة قد يؤدي إلى اغفال
مستخدمي القوائم المالية الأجزاء المتبقية من تلك القوائم .

وفي المقابل أبرزت دراسة (Christen & Others ، 2014) أهمية الافصاح عن
الأمور الرئيسية للمراجعة في تضيق الفجوة بين مستوى التأكيدات المتوقع توفيرها من المراجع
الخارجي وبين مستوى التأكيدات التي وفرها فعلاً ، وتوصلت دراسة (Pezler ، 2016) أيضاً إلى
أن الإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة يترتب عليه زيادة الشفافية مما يترتب عليه زيادة القابلية
للمساءلة لكل من المراجع الخارجي ولجنة المراجعة أمام مستخدمي القوائم المالية ، في حين
توصلت دراسة (Cordos & Philopa 2015) إلى أن الألفاظ والتعبيرات الفنية المستخدمة في
تقرير المراجع الخارجي تلعب دوراً رئيسياً في قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم من جانب
مستخدميه ، حيث أنها قد تضللهم وقد يحدث اختلاف في وجهات نظر الممارسين لمهنة المراجعة
حول تفسير تلك الألفاظ والتعبيرات .

وبهدف تحديد مجموعة من الخصائص الوصفية التي تحدد شكل ومحتوى تقرير المراجع
الخارجي بما يتلاءم مع احتياجات المستخدمين توصلت دراسة (Shalimova & Stezh ،
) 2016 إلى أن الموضوعية في عرض المعلومات ، ومراعاة أولوية احتياجات مستخدمي التقرير
يمثلان أهم خصائص تقرير المراجع الخارجي ، وأن هذا التقرير يمثل الأساس في اتخاذ القرارات
بواسطة حملة الأسهم والبنوك وشركات التأمين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية وتقرير المراجع
الخارجي ، وتزداد المسؤولية الملقاة على عاتقه نظراً لزيادة أهمية دوره في المجتمع .

وتوصلت دراسة (Shalimova & Stezh;o ، 2016) إلى أن قيمة المراجعة تنخفض
في حالة عدم توصيل رأي المراجع بكفاءة في تقريره إلى مستخدميه ، وفي نفس السياق يشير
البعض إلى أن رأي المراجع في تقريره يؤثر على قرارات مانحي القروض فيما يتعلق بمخاطر
الاقتراض ، وفترة منح الائتمان ، وعلاوة سعر الفائدة (Trpeska & Others ، 2017) ، ويرجع
البعض (Shalimova & Stezh;o ، 2016) الفهم الخاطئ لتقرير المراجع الخارجي إلى تعدد
مستخدمي ذلك التقرير والذين يختلفون فيما بينهم من حيث فهم الكلمات والتعبيرات اللغوية .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
وبغرض اختبار أهمية المعلومات الموجودة في تقرير المراجع الخارجي للمقرضين توصلت
دراسة (trpeska & Others , 2017) إلى أن مانحي القروض يركزون أكثر على محتويات
التقرير مقارنة بتركيزهم على شكل التقرير ، كما يركزون على اسم المراجع الشريك المرتبط ، وأن
اهتمامات المراجع الخارجي تلعب دوراً حيوياً في تكوين رأيه .

وبهدف تحليل العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح ، وتوصلت دراسة
(Abid & Others ,2018) إلى أنه ليس هناك فروق معنوية في الاستحقاقات الاختيارية بين
المنشآت التي تتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى وتلك التي تتم مراجعتها بواسطة
مكاتب مراجعة أخرى ، وتوصلت دراسة (Agus & Ghazali , 2019) إلى أن أثر تقرير
المراجع الخارجي ينخفض في حالة عدم مراعاة المراجع الخارجي معايير المراجعة عند أداء مهام
المراجعة ، كما تؤثر الجدارة المهنية للمراجع الخارجي على ذلك الدور .

وتناولت دراسة (عبد العزيز ، 2019) دوافع تطوير تقرير المراجع الخارجي وتوصلت
إلى أن تلك الدوافع تتمثل في ما واجهته مهنة المراجعة من أزمة الثقة والمصادقية نتيجة لتزايد
الأزمات المالية ، وكثرة الدعاوي القضائية ضد مكتب المراجعة ، ومن ناحية أخرى توصلت دراسة
(Crucean , 2019) إلى أن تقرير المراجع الخارجي لا يضيف قيمة دون توافر ثقة مستخدميه
في المعلومات التي يتضمنها أو اقتناعهم بأن هذا التقرير لا يمكنه إضافة معلومات أكثر من التي
يتضمنها .

واختبرت دراسة (راشد ، 2020) تأثير اختلاف مداخل المراجعة الخارجية على مستوى
قابلية تقارير المراجعين الخارجيين للقراءة ، وبالأخص الفقرات التي يتاح لمراقب الحسابات حرية
صياغتها ، وخلصت إلى صعوبة قراءة فقرة أساس الرأي المعدل بتقارير المراجع الخارجي وفقاً
لمدخل المراجعة الثنائية بشكل عام إذا ما قورنت مع ذات التقارير وفقاً لمدخل المراجعة الفردية
ومدخل المراجعة المشتركة .

وفي تفسير أسباب آثار محتويات تقرير المراجع الخارجي على أسعار الأسهم أشارت
دراسة (Abdollahi & Others , 2020) إلى أن ذلك التقرير يحتوي على معلومات تؤثر على
تقديرات ومخاطر التدفقات النقدية المستقبلية ، كما قد يحتوي على معلومات حيوية تعكس
استمرارية المنشأة ، وأشارت نفس الدراسة إلى أن القوائم المالية التي تمت مراجعتها والتصديق
عليها من قبل مكتب المراجعة تمثل ضماناً للمستثمر .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
وفي إطار فحص أثر تقرير المراجع الخارجي وحجم مكتب المراجعة على القيمة الملائمة
للمعلومات المحاسبية توصلت دراسة (Abdollahi & Others , 2020) إلى أن هناك علاقة
طردية قوية بين تقرير المراجع الخارجي وحجم مكتب المراجعة والقيمة الملائمة للمعلومات
المحاسبية ، وأنه يتم استخدام كل من نوع تقرير المراجع الخارجي وحجم مكتب المراجعة لقياس
القيمة الدفترية للسهم ، وفي ضوء أثر حجم مكتب المراجعة على أسعار الأسهم أشارت دراسة
(CFA , Others , 2014) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مكتب المراجعة ونوع تقريره وبين
قرار المستثمر في تقييم أسعار الأسهم ، وأن هناك علاقة قوية بين رأي المراجع الخارجي والتقدير
الملائم للقيمة الدفترية لأسهم المنشأة ببورصة الأوراق المالية والأرباح المحققة لكل سهم .

وفي ضوء توضيح أهمية تقرير المراجع الخارجي توصلت دراسة (طنطاوي ، 2021)
إلى أن هذا التقرير يلعب دوراً حيوياً في توفير تأكيد مستقل لمصادقية المعلومات التي تحتويها
التقارير المالية ؛ وبالتالي تحسين تخصيص الموارد ، وتوصلت دراسة (طنطاوي ، 2021) إلى
وجود تأثير إيجابي معنوي لقابلية التقارير المالية للقراءة على أتعاب المراجع الخارجي ، وعدم وجود
تأثير معنوي لها على تأخير تقرير المراجعة ، وتوصلت دراسة (محمد ، 2022) إلى وجود تأثير
معنوي سلبي لقابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير المراجع الخارجي .

وتوصلت دراسة (Elshafie , 2022) إلى وجود أثر موجب لتخفيض الإفصاح
ومتطلبات المراجعة على جودة المراجعة بينما هناك علاقة سالبة بين تحفظ المراجع الخارجي
وجودة المراجعة ، وأن هناك علاقة سالبة بين كل من قيمة الاستحقاقات الاختيارية وأتعاب
المراجعة وجودة المراجعة .

وأوضحت دراسة (Francis & Matrin , 2010) أن التحفظ يؤثر على الأرباح
المستقبلية حيث أنه في حالة الإفراط في الاستثمار عندما تكون المنشأة لديها طاقة استثمارية عالية
يوجه التحفظ نحو اختيار للمشروع الاستثماري والذي يحقق صافي قيمة حالية موجبة مما يترتب
عليه زيادة معدل العائد على الأصول ، كما أنه في حالة الاستثمار الأقل من اللازم يتم توجيه
الاستثمار نحو المشروعات منخفضة المخاطر ، في حين توصلت دراسة (Garcia & Others ,
(2015 إلى أن هناك علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي وحجم الاستثمار ، حيث أن زيادة
التحفظ يترتب عليه اللجوء إلى قرار بتخفيض الإفراط في الاستثمار ، وأن التحفظ المحاسبي يحسن
من القرار الاستثماري حيث يترتب عليه تخفيض كل من الإفراط في الاستثمار والاستثمار الأقل
من اللازم .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
وتوصلت دراسة (CFA , 2011) إلى رغبة المستثمر في الحصول على معلومات محددة توضح كيفية وصول المراجع إلى رأيه أو الأساس الذي بنى عليه المراجع الخارجي هذا الرأي ، وتوصلت دراسة (Czerney , 2014) إلى وجود تأثير لنوع تقرير المراجع الخارجي على حركة الأسهم في البورصة المصرية بالنسبة للمنشأة محل المراجعة ، فعندما يصدر المراجع الخارجي تقريراً غير متحفظ تزيد حركة تداول الأسهم ، أما دراسة (عامر ، 2016) فتوصلت إلى وجود قصور في معظم مراحل إدارة الاستثمار العام ، وضعف التنسيق بين الجهات المشاركة في إعداد وتنفيذ وإدارة المشروعات العامة في مصر ، وفي إطار تحليل العلاقة بين جودة المعلومات المالية وكفاءة الاستثمار توصلت دراسة (Rad & Others , 2016) إلى أنه يمكن استخدام المعلومات المالية في تحسين كفاءة أسواق رأس المال .

وتوصلت دراسة (Shihong & Others , 2017) إلى أن كفاءة الاستثمار تتحقق عندما يصل كل من الإفراط في الاستثمار والنقص في الاستثمار إلى أدنى حد ممكن ، وفي غضون تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وكفاءة الاستثمار توصلت دراسة (Benlemilh & Bitar , 2018) إلى أن المنشأة التي تعني بمسئوليتها الاجتماعية ترتفع فيها كفاءة الاستثمار وذلك لانخفاض عدم تماثل المعلومات مما يعني أن هناك علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للمنشأة وكفاءة الاستثمار .

وبهدف تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة الاستثمار في القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية توصلت دراسة (المحييد وأبو النور ، 2020) إلى أن مؤشرات الاستثمار تتمثل في معدل العائد على الاستثمار ، وربحية رأس المال ، ومضاعف الاستثمار ، وتوصلت دراسة (Tussadiy & Allmurni , 2020) إلى أن المستثمر يحتاج إلى تقرير مراجع خارجي قبل اتخاذه قرار بالاستثمار في المنشأة ، وتوصلت دراسة (النعيمي والبطاط ، 2022) إلى أنه إذا كان حجم الاستثمار الفعلي أكبر من حجم الاستثمار المقدر فإن ذلك يعتبر مؤشراً عن الإفراط في الاستثمار ، أما إذا كان حجم الاستثمار المقدر أكبر من حجم الاستثمار الفعلي فإن ذلك يعتبر مؤشراً عن النقص في الاستثمار .

وتتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بحثية فيما يتعلق بتحليل آثار قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم على الدور التوجيهي لذلك التقرير ، وأثر المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة لفهم وجودة المراجعة على كفاءة قرارات الاستثمار ؛ وبالتالي يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

التساؤل الأول : ما هي طبيعة العلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه؟
التساؤل الثاني : ما هي طبيعة العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه وكفاءة الاستثمار ؟

التساؤل الثالث : ما هي طبيعة العلاقة بين المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار ؟

(2) هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل آثار قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه ، وأثر المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه على كفاءة الاستثمار ، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :
1 / 2 : تحديد طبيعة العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم كمتغير مستقل ودوره التوجيهي لمستخدميه كمتغير تابع .

2 / 2 : تحديد طبيعة العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه كمتغير وسيط وكفاءة الاستثمار كمتغير تابع .

3 / 2 : تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه كمتغير وسيط وكفاءة الاستثمار كمتغير تابع .

(3) فروض البحث :

يشتق الباحث فروض البحث من آخر ما توصلت إليه الدراسات السابقة والنقاط التي لم تتناولها فيما يتعلق بموضوع البحث ، حيث أنه من تحليل تلك الدراسات يتضح أن هناك فجوة بحثية حيث أن تلك الدراسات لم تقم بتحليل عدة علاقات والآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بموضوع البحث وذلك كما يلي :

1 / 3 : لم تتناول تلك الدراسات طبيعة العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه ، لذلك يتم اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه " .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
2 / 3 : لم تتناول تلك الدراسات العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه وكفاءة قرارات الاستثمار ، لذلك يتم اشتقاق الفرض الثاني للبحث كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه وكفاءة الاستثمار .

3 / 3 : لم تتناول تلك الدراسات آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار ، لذلك يتم اشتقاق الفرض الثالث للبحث كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار .

وفي إطار البحث الحالي تجدر الإشارة إلى أن قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم تعتبر مؤشراً لتحقيق دوره التوجيهي لمستخدميه ، ويتطلب تحديد شكل هيكلية للإفصاح لذلك التقرير ، وتحديد محتوياته ، وتمثل متغيرات البحث فيما يلي :

(1) يتمثل المتغير المستقل في قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ، ويتم قياسه من خلال متغيرين رئيسيين هما محتوى تقرير المراجعة ، وشكل form أو طريقة عرض تقرير المراجعة .

(2) يتمثل المتغير الوسيط في الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه ويتم قياسه من خلال ما يلي :

أ- عدد القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة من قبل المستخدمين .

ب- الاتجاه الموجب لحجم الاستثمار (التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار) باعتبار أن اقتناع المستثمر بأهمية تقرير المراجعة للسنة الحالية يترتب عليه توجيه المزيد من الاستثمار نحو المنشأة الصادر عنها تقرير المراجعة .

ج- مدى مراعاة ملاحظات تقرير المراجع عن السنة السابقة .

د- فترة استمرار المكتب في مراجعة حسابات العميل باعتبار أن الدور التوجيهي لتقرير المراجع لمستخدميه ينعكس في تمسك العميل أو لجنة المراجعة باعتبارها أحد مستخدمي ذلك التقرير ، وفي الدراسة التطبيقية يتم استخدام متغير وهمي يأخذ الرقم واحد في السنة الحالية إذا كان نفس المراجع الخارجي في السنة السابقة .

(3) تتمثل المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم دوره التوجيهي لمستخدميه وأثر تلك التعديلات على كفاءة الاستثمار فيما يلي :

أ- تخصص المراجع في صناعة العميل .

ب- حجم مكتب المراجعة والشراكة مع مكتب مراجعة دولي .

ج- الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط .

د- نوع تقرير المراجع .

هـ- الاستحقاقات الاختيارية .

(4) يتمثل المتغير التابع في كفاءة الاستثمار ، ويتم قياسه باتجاه صافي التدفقات النقدية من الاستثمار ، والاستثمار الزائد عن اللازم ، والاستثمار الأقل من اللازم .

(4) حدود البحث :

يشير الباحث في إطار حدود البحث إلى النقاط التالية :

(1) يقتصر البحث على تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم من جانب المؤثرات التي تتعلق بالمراجع الخارجي ؛ وبالتالي يخرج عن نطاق البحث قابلية تقرير المراجعة للفهم من جانب المؤثرات التي تتعلق بالمستخدمين .

(2) يقتصر البحث على تقرير المراجعين الخارجيين المسجلين بالهيئة العامة للرقابة المالية ؛ وبالتالي يخرج عن نطاق البحث تقارير المراجعة الصادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات .

(3) يقتصر الدور التوجيهي لمستخدمي تقرير المراجع الخارجي على كل من عميل المراجعة باعتبار أن الدور التوجيهي لذلك التقرير ينعكس في تمسك العميل أو لجنة المراجعة باستمرار التعاقد مع المراجع الخارجي باعتبارها أحد مستخدمي ذلك التقرير ، وكذلك على المستثمر كأحد مستخدمي تقرير المراجع الخارجي في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

وتتمثل الحدود الزمنية للبحث في البيانات من عام 2016 حتى 2021 ، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة تتضمن عدد 50 تقرير من تقارير المراجع الخارجي للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية متضمنة مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ، ومكاتب مراجعة كبيرة الحجم ، ومكاتب مراجعة متوسطة الحجم ، والقوائم المالية للمنشآت المرفقة مع تقرير المراجع الخارجي .

(5) أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث على المستوى الأكاديمي في تحليل آثار قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم على الدور التوجيهي له لمستخدميه ، وأثر المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم والدور التوجيهي له وبين كفاءة الاستثمار ، وبناء إطار نظري لتلك العلاقات .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
أما من الناحية العملية فتتمثل أهمية البحث في إجراء دراسة تطبيقية على عينة عشوائية
تتضمن عدد 50 مكتب من مكاتب المراجعة المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية متضمنة مكاتب
المراجعة الكبرى المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ، ومكاتب مراجعة كبيرة الحجم ،
ومكاتب مراجعة متوسطة الحجم بهدف اختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث ، والوقوف على
إدراك مفردات العينة لآثار قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم على الدور التوجيهي له ، وأثر
المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم والدور التوجيهي له وبين كفاءة
الاستثمار .

(6) منهجية البحث :

يعتمد الباحث لتحقيق الهدف الرئيسي للبحث وأهدافه الفرعية على منهجين هما :

6 / 1 : المنهج الاستقرائي ومنهج تحليل المحتوى : قام الباحث باستقراء الكتابات المحاسبية في
مجال قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ، والدور التوجيهي له لمستخدميه ، وأثر المتغيرات
المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم والدور التوجيهي له لمستخدميه وكفاءة الاستثمار ،
كما قام باستخدام منهج تحليل المحتوى لتلك الكتابات وذلك لتجميع المعلومات عن العناصر
الرئيسية للبحث وتحليلها وتفسيرها لتحليل آثار العلاقة بين آثار قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم
على الدور التوجيهي له لمستخدميه ، وأثر المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة
للفهم والدور التوجيهي له لمستخدميه على كفاءة الاستثمار .

6 / 2 : المنهج الاستنباطي : ويتم من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة تتضمن عدد 50
تقرير من تقارير المراجع الخارجي للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية متضمنة مكاتب
المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ، ومكاتب مراجعة متوسطة الحجم ، ومكاتب
مراجعة كبيرة الحجم ، والقوائم المالية للمنشآت المرفقة مع تقرير المراجع الخارجي .

(7) خطة البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث ولمعالجة مشكلته بصورة منطقية يتم استكمالها على النحو التالي :

7 / 1 : توضيح متغيرات البحث :

7 / 2 : تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ، والدور التوجيهي له لمستخدميه
واشتقاق الفرض الأول للبحث .

7 / 3 : تحليل العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه وكفاءة الاستثمار
واشتقاق الفرض الثاني للبحث .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
4 / 7 : تحليل العلاقة بين المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم والدور
التوجيهي له لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار واشتقاق الفرض الثالث للبحث .

5 / 7 : منهجية البحث .

1 / 5 / 7 : نموذج البحث .

2 / 5 / 7 : أهداف الدراسة التطبيقية .

3 / 5 / 7 : مجتمع وعينة الدراسة .

4 / 5 / 7 : أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية .

5 / 5 / 7 : توصيف وقياس المتغيرات .

6 / 5 / 7 : نتائج اختبار الفروض .

6 / 7 : نتائج البحث والاجابة عن أسئلته .

7 / 7 : توصيات البحث

8 / 7 : مجالات البحث المستقبلية .

1 / 7 : توضيح متغيرات البحث : يتم إلقاء الضوء على متغيرات البحث على النحو التالي :

1 / 1 / 7 : توضيح قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم : يعرف تقرير المراجع الخارجي بأنه
معلومات مبلغة من المراجع للمستخدمين كخلاصة ما توصل إليه من عملية الفحص بما إذا كانت
بيانات القوائم المالية قد تم عرضها بشكل موضوعي وصادق وعادل أم لا . (بريمة ، 2012)

وتتأثر القيمة الاتصالية لتقرير المراجع الخارجي بمستوى التأكيد المقدم منه لما تحتويه
القوائم المالية من معلومات ، ومدى تعبيرها عن نتيجة النشاط والمركز المالي الحقيقيين للمنشأة
محل المراجعة ، لذلك فإنه من الضروري توسيع محتوى ذلك التقرير لتخفيض عدم تماثل
المعلومات بين المراجع الخارجي ومستخدمي تقريره . (Pezler , 2016)

إن تقرير المراجع الخارجي اللغوي والمعياري قد لا يمكن قراءته بسهولة من جانب العديد
من مستخدمي التقارير المالية ، ويشير معيار المراجعة الدولي IAS 700 إلى أنه في حالة
التعارض بين المعايير والنواحي اللغوية فإنه يجب على المراجع الخارجي تعظيم عرض تقرير
المراجعة من خلال تخفيض القيود المفروضة على تقريره إلى أدنى حد ممكن ، وقد تناولت معايير
المراجعة الدولية عدم تماثل المعلومات في تقرير المراجع الخارجي من خلال وضع نموذج موحد
لتقرير المراجعة . (Fakhfakh , 2015)

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
ويتضمن الإرشاد الصادر عن وزارة الصحة في نيوزيلاندا والصادر في نوفمبر 2014
الإرشادات الفرعية التالية التي تتعلق بتقرير المراجع الخارجي : (Ministry of Health , New
Zealand , 2014)

- (1) ضرورة أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي الحقائق الناتجة عن الفحص وتجميع وتحليل أدلة الإثبات .
 - (2) ضرورة تقديم دليل مراجعة قوي ودقيق لأساس تكوين وإبداء الرأي الفني المحايد .
 - (3) ضرورة عدم كتابة معلومات غير مؤكدة والميل إلى الموضوعية .
 - (4) ضرورة تجنب الأزواج ويعتبر ذلك من وجهة نظر الباحث مؤشراً على قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم .
 - (5) من المفضل استخدام الفعل بدلاً من الاسم .
 - (6) ضرورة استخدام كلمات دقيقة وعادية ويعتبر ذلك من وجهة نظر الباحث مؤشراً على قابلية تقرير المراجعة للفهم .
 - (7) ضرورة استخدام جمل دقيقة وعادية ، ويعتبر ذلك من وجهة نظر الباحث مؤشراً على قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم .
 - (8) ضرورة تجنب استخدام عبارات مفرطة overused phrases ويعتبر ذلك من وجهة نظر الباحث مؤشراً على قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم .
 - (9) ضرورة إضافة عناوين فرعية ويعتبر ذلك من وجهة نظر الباحث مؤشراً على قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم .
 - (10) ضرورة استخدام نقاط للإشارة في القوائم الطويلة ويعتبر ذلك من وجهة نظر الباحث مؤشراً على قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم .
 - (11) ضرورة استخدام علامات ترقيم للتوضيح ويعتبر ذلك من وجهة نظر الباحث مؤشراً على قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم .
 - (12) ضرورة تجنب الاختصارات في معظم الأحيان ويعتبر ذلك من وجهة نظر الباحث مؤشراً على قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم .
- ويتضمن تقرير المراجع الخارجي وفقاً لمعيار المراجعة الدولي ISA 700 المعلومات التالية : (Trpeska & Others , 2017) ، (عبد العزيز ، 2019)

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود

- (1) وصف للمعلومات التي استخدمها المراجع الخارجي لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار .
- (3) اهتمامات المراجع الخارجي من حيث التركيز على أماكن الغش والتحريفات بالقوائم المالية .
- (4) معلومات عن مستوى الأخطاء المادية .
- (5) وصف إجراءات المراجعة المرتبطة بمخاطر الغش بالقوائم المالية .
- (6) دليل اثبات استقلالية المراجع الخارجي وتحقيق المستويات الأخلاقية المناسبة .
- (7) معلومات تعكس مسؤولية المراجع الخارجي عما يلي :
- أ- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية .
- ب- الحصول على فهم دقيق للرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية المراجعة .
- ج- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة .
- د- تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية .

7 / 1 / 2 : توضيح الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه : يعكس تقرير المراجع الخارجي ثقة المستثمرين وحملة الأسهم في أن بيانات القوائم المالية تعبر عن نتيجة النشاط والمركز المالي الفعليين (Financial Reporting Council 2018) ، كما أنه يساعد لجان المراجعة في التقرير عن الاستمرار في التعامل مع مكتب المراجعة الحالي أو التوقف عن التعامل معه (Ali & Others , 2019) ، كما يترتب عليه اضعاف الثقة والمصادقية لدى مستخدمي القوائم المالية ليس فقط في تقرير المراجعة ولكن أيضاً في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية (عبد العزيز ، 2019) ، وتوصلت دراسة (Numes & Others , 2021) إلى أنه ينبغي أن يتوافق المراجع الخارجي مع معايير المراجعة لتوفير الحد الأدنى من البيانات في تقريره .

ويعكس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي - من وجهة نظر الباحث - في قدرته على توجيهه بمستخدميه نحو اتجاه معين بما يؤثر على قراراتهم ، حيث قد يلفت نظر المستثمر إلى وجود قصور في أداء المنشأة محل المراجعة مما يجعله يعيد التفكير في الاستثمار بها ، وقد يترتب عليه إنهاء لجنة المراجعة التعاقد مع المراجع لوجود قصور في تقريره ، أو قد يترتب على تمتع تقرير المراجع الخارجي بمواصفات أو مقومات معينة مثل مراعاة متطلبات معايير المراجعة الدولية من حيث الشكل والمحتويات زيادة عناية مستخدميه والاستفادة منه في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة محل المراجعة ، وينبع الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من المقومات التالية :

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود

(1) محتويات التقرير من معلومات : يتضمن تقرير المراجع الخارجي المستقل في ظل المعيار المراجعة الدولي ISA 700 ما يلي : (عبد العزيز ، 2019)

أ- العنوان وهو تقرير مراجع خارجي مستقل .

ب- الطرف الموجه إليه التقرير .

ج- فقرة الرأي .

د- فقرة أساس إبداء الرأي .

هـ- فقرة التقرير عن الاستمرارية .

و- فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة .

ز- فقرة مسئولية كل من الإدارة ومسئولي الحوكمة عن القوائم المالية .

ح- فقرة مسئولية المراجع الخارجي عن مراجعة القوائم المالية .

ط- فقرة التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية .

ي- فقرة اسم شريك المراجعة أو التوقيع على تقرير المراجع الخارجي .

ك- التوقيع باسم مكتب المراجعة .

ل- العنوان والتاريخ .

(2) الشكل الهيكلي للإفصاح في تقرير المراجع الخارجي : تتمثل مقاييس الدور التوجيهي لتقرير

المراجع الخارجي فيما يلي : مع التصرف (Pham , 2017)

أ- مقياس التقرير عن الاستمرارية : يشير هذا المقياس إلى أن جودة تقرير المراجع الخارجي

تتخفض عند فشل المنشأة دون أن يقرر المراجعة قبلها عن عدم قدرتها على الاستمرار .

ب- مقياس الغش وسوء التضليل : يشير هذا المقياس إلى أن الدور التوجيهي لتقرير المراجع

الخارجي ينخفض عندما يصدر المراجع تقريراً غير متحفظ في حين أن هناك غش بالقوائم المالية .

ج- مقياس إدارة الأرباح : يشير هذا المقياس إلى أن هناك علاقة عكسية بين الممارسات

المحاسبية لإدارة الأرباح كمتغير مستقل وجودة تقرير المراجع الخارجي كمتغير تابع .

وتتمثل ملامح الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي - من وجهة نظر الباحث - فيما يلي :

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
أ- لفت نظر المستخدم إلى وجود مشاكل بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار في فترة الاستمرارية
بتقرير المراجع الخارجي ، وفي هذه الحالة ينبغي اتخاذ القرارات لمواجهة آثار المؤشرات السلبية
عن الاستمرارية .

ب- لفت النظر إلى الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح .

ج- التوجه بالأداء الإداري .

د- التوجه بالقرار الاستثماري من حيث توفير المعلومات التي تفيد في تقييم كفاءة مدير
الاستثمار .

هـ- التوجه بالمستخدم نحو تحليل التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .

و- الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .

ز- الدور التقييمي من حيث فترة النطاق والتي توضح مسؤولية المراجع الخارجي عن إبداء الرأي
في القوائم المالية ، وفترة أساس إبداء الرأي ، وفترة أمور المراجعة الرئيسية حيث يمكن للجنة
المراجعة تقييم جودة عملية المراجعة .

ح- الدور النفسي لتقرير المراجع الخارجي الناتج عن ذكر اسم كل من المراجع الرئيسي والمراجع
الشريك الفاحص خاصة حالة مكتب المراجعة كبير الحجم وما يبعثه من طمأنينة في نفوس
المستخدمين .

3 / 1 / 7 : توضيح كفاءة الاستثمار : تعرف كفاءة الاستثمار على أنها مدى قدرة المنشأة على
التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وذلك من خلال استغلال الفرص الاستثمارية التي تحقق لها
صافي قيمة عالية موجبة وتجنب الفرص الاستثمارية التي تحقق لها صافي قيمة عالية سالبة
(فرحان وحسون ، 2022) ، وينظر أحد الباحثين (عبد الرازق ، 2019) إلى كفاءة الاستثمار
على أنها تعكس قدرة الاستثمار على توليد الأرباح من خلال الموازنة بين العائد والمخاطرة بما
يحقق توقعات المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة .

وتتطلب كفاءة الاستثمار توافر الوعي الاستثماري لدى المستثمرين والذي يترتب عليه دعم
ثقتهم بقبول قدر معقول من مخاطر الأعمال للحصول على قيمة مضافة تضاف إلى استثماراتهم ،
ومن ناحية أخرى هناك علاقة مباشرة بين هيكل التمويل وكفاءة الاستثمار ، حيث أن هيكل
التمويل الأمثل يعمل على تحقيق أقصى زيادة في الأرباح ، وأقصى تعظيم للقيمة السوقية للأسهم
في ظل درجة مقبولة من المخاطر . (عبد الرازق ، 2019)

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
وأشارت دراسة (Garcia & Others , 2015) إلى أن التحفظ المحاسبي يخفض من
مشاكل الإفراط في الاستثمار عند زيادة حجم الاستثمارات بالمنشأة ، كما يعمل على زيادة حجم
الاستثمارات حالة الاستثمار الأقل من اللازم ، وبهدف تحليل دور التحليل المالي في رفع كفاءة
القرار الاستثماري توصلت دراسة (مختار ، 2020) إلى أن المعلومات الناتجة عن التحليل
المالي تساعد المستثمر في ترشيد القرارات الاستثمارية ورفع كفاءتها ، وتوصلت دراسة (إبراهيم ،
2021) إلى وجود علاقة عكسية بين الإفصاح عن المخاطر وكفاءة الاستثمار ، وفي ضوء
اختبار أثر أطراف الحوكمة على كفاءة الاستثمار توصلت دراسة (Bechir & Jouirou ،
2021) إلى وجود علاقة عكسية بين حملة الأسهم وكفاءة الاستثمار ، في حين أن هناك علاقة
موجبة بين مجلس الإدارة وكفاءة الاستثمار .

واستخدمت دراسة (إبراهيم ، 2021) المتغيرات التالية لقياس كفاءة الاستثمار :

- (1) معدل نمو الإيرادات والذي يقاس بالفرق بين صافي مبيعات السنة الحالية وصافي مبيعات السنة السابقة .
- (2) الرافعة المالية والتي تقاس بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول .
- (3) حجم المنشأة ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول .
- (4) النسبة بين النقدية وما يعادلها إلى إجمالي الأصول .

2 / 7 : تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ، والدور التوجيهي له واشتقاق
الفرض الأول للبحث : في ضوء تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ، والدور
التوجيهي لذلك التقرير يقسم الباحث قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم إلى محورين رئيسيين :
أولهما ويتعلق بمحتويات ذلك التقرير ومدى تأثيرها على قابليته للفهم ، وثانيهما يتعلق بشكل
الإفصاح أو هيكل تقرير المراجع الخارجي والأثر على قابليته للفهم وذلك على النحو التالي :

1 / 2 / 7 : محتويات تقرير المراجع الخارجي : أصدر Neto تقرير مراجعة لأربع ولايات في
يناير 2022 أوضح فيه أن العناصر التي يتم الإفصاح عنها في تقرير المراجع الخارجي تتمثل
فيما يلي :

(1) ذكر أسماء القوائم المالية التي يتم التقرير عنها وهي قائمة الدخل ، وقائمة المركز المالي ،
وقائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغير في حقوق الملكية (Sache & Gmb , 2016) ، ويشير
الباحث إلى أن الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن أسماء القوائم المالية التي تم فحصها
والتقرير عنها يزيد من قابلية فهم هذا التقرير من قبل مستخدميه من حيث فهم ما يتم التقرير عنه .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي . د. حسن شلقامي محمود
كما يفيد ذلك الإفصاح في التوجه بالأداء الإداري من حيث تقييم كفاءة الإدارة في توليد
الربح المقرر عنه في قائمة الدخل والذي يعكس تقييم النشاط التشغيلي ، وصافي أصول المنشأة
والمقرر عنه في قائمة المركز المالي والذي يعكس تقييم النشاط الاستثماري والتمويلي ، والتدفقات
النقدية والمقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية والتي تعكس تقييم النشاط الاستثماري والتمويلي
والتشغيلي ، وتغيرات رأس المال والمقرر عنها في قائمة التغير في حقوق الملكية .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الأول الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 1/1/
1 كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي
عن اسماء القوائم المالية التي تم فحصها والتقرير عنها وقابلية فهم هذا التقرير من قبل مستخدميه
من حيث فهم ما يتم التقرير عنه والدور التوجيهي له في تقييم كفاءة الإدارة " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات عن مدى الإفصاح عن أسماء القوائم المالية التي يتم التقرير عنها حيث يتم
القياس باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم واحد حالة وجود هذا الإفصاح ، والرقم صفر حالة عدم
وجوده .

كما يتم اختبار الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي في ظل هذا الفرض الفرعي من
خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن اتجاه صافي الربح كقياس لكفاءة الأداء التشغيلي ، واتجاه
صافي الأصول كقياس لكفاءة الأداء التمويلي والاستثماري ، واتجاه التدفقات النقدية والتي تعكس
تقييم كل من النشاط الاستثماري والتمويلي والتشغيلي ، واتجاه رأس المال كقياس لكفاءة النشاط
التمويلي ، ويلاحظ أن كل اتجاه يتم التعبير عنه بمتغير وهمي يأخذ الرقم 2 إذا كان اتجاهاً متزايداً
، بينما يأخذ الرقم واحد إذا كان اتجاهاً ثابتاً ، ويأخذ الرقم صفر إذا كان اتجاهاً متناقصاً .

(2) اسم وتوقيع كل من المراجع الرئيسي والمراجع الشريك الفاحص (Shalimova & Stezh ,
(2016 : يتضمن الإرشاد الصادر عن وزارة الصحة في نيوزيلاندا في نوفمبر 2014 ضرورة
كتابة الاسم الكامل للمراجع الخارجي لزيادة الثقة في تقريره من قبل مستخدميه خاصة إذا كان
المكتب من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو من المشاركة لها ، بما يترتب عليه تقوية الدور
التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي . (Ministry of Health , New Zealand , 2014)

وقد تتطلب معيار المراجعة الدولي ISA 700 ضرورة أن يتضمن تقرير الخارجي اسم
وتوقيع المراجع الشريك الفاحص (Tipeska & Others , 2017) ، وأشارت دراسة (جمعة ،
2020) إلى إن ذكر اسم شريك المراجعة من شأنه استعادة ثقة المستثمر وأصحاب المصالح في
التقارير المالية بشكل عام ، وفي مصداقية تقرير المراجعة بشكل خاص ، وفي حالات نادرة قد لا

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
يتم ذكر هذا الاسم عند توافر معلومات باحتمال تهديد أمنه الشخصي أو قد يتسبب في ضرر
مادي له . (متولي ، 2020)

كما أشارت دراسة (Porumb & Others , 2021) أن القانون في ألمانيا يتطلب توقيع
كل من المراجع الشريك المتعهد مع عميل المراجعة والمراجع الشريك القائم على الفحص على
تقرير المراجعة ، حيث يترتب على ذلك عدم التأثير على استقلالية المراجع وذلك لعدم اتصال
المراجع الشريك الفاحص مع عميل المراجعة ، وتدعيم الرقابة على الفحص قبل إعداد تقرير
المراجعة من خلال المراجع الشريك الفاحص ومرحلة إعداد تقرير المراجعة من جانب المراجع
الشريك المتعهد مع عميل المراجعة وذلك لوجود رقابة مزدوجة بينهما .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 2/1/1
كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين اسم وتوقيع كل من المراجع الرئيسي
والمراجع الشريك الفاحص وقابلية فهم هذا التقرير والدور التوجيهي له والنتائج عن زيادة ثقة
مستخدميه وما يبعثه من طمأنينة في نفوسهم " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات عن مدى الإفصاح عن اسم وتوقيع كل من المراجع الرئيسي والمراجع الشريك
الفاحص ، حيث يتم القياس باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) في حالة وجود هذا الإفصاح
لكل من المراجع الرئيسي والمراجع الشريك الفاحص ، والرقم واحد في حالة عدم ذكر اسم أو توقيع
المراجع الشريك الفاحص .

ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي في ظل هذا الفرض الفرعي مع الأخذ
في الاعتبار أثر حجم مكتب المراجعة من خلال استخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) حالة كون
مكتب المراجعة كبير الحجم أو مشارك لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى باعتبار أن تلك المكاتب
تسعى دائما إلى تحسين جودة المراجعة وتعظيم الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي مع ذكر
اسم وتوقيع المراجع الشريك الفاحص في تقرير المراجع الخارجي ، بينما يأخذ الرقم (1) حالة كون
مكتب المراجعة غير كبير الحجم مع ذكر اسم وتوقيع المراجع الشريك الفاحص ، ويأخذ الرقم
صفر حالة كون مكتب المراجعة غير كبير الحجم مع ذكر اسم وتوقيع المراجع الشريك الفاحص
في تقرير المراجع الخارجي المتحفظ .

(3) الأمور الرئيسية للمراجعة : تعبر فقرة الأمور الجوهرية عن إشارة المراجع الخارجي في تقريره
عن الأمور الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية مثل المعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي
العلاقة ، والقضايا المتعلقة بنطاق واستراتيجيات المراجعة . (عبد العزيز ، 2019) ، وأنه من

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
الضروري تركيز الاهتمام نحو لفت نظر المستخدم نحو ما يجب التركيز عليه مع الإشارة إلى
الحكم أو الأحكام المهنية التي يجب التركيز عليها وما يسمى بالاهتمامات الرئيسية للمراجعة
(Auditing & Assurance , 2002) ، وتعتبر المعلومات التي تتعلق بالأمور الرئيسية
للمراجعة عن إدراك المراجع الخارجي لما هو أكثر ملاءمة بالنسبة لعملية المراجعة وذلك استجابة
لشكاوي التي تتعلق بعدم وجود معلومات خاصة بالمنشأة محل المراجعة (Chalmers , 2013)
(Cruceen , 2019) ،

وتوصلت دراسة (Wells , 2016) إلى أنه من الضروري أن يفصح المراجع الخارجي
في تقريره عن عدم استجابة إدارة المنشأة محل المراجعة لرغباته كأحد الأمور الرئيسية للمراجعة ،
حيث أن ذلك الإفصاح يمثل حماية له من الأخطاء الجوهرية وممارسات الغش والتي لم يتم
اكتشافها والإفصاح عنها ، وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (Brown & Others , 2015)
إلى أن الإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة يمثل إشارات تحذيرية للمستثمرين وتخفيض من
مسئولية المراجع الخارجي ، وقد يترتب عليه زيادة الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات بين
المراجع الخارجي ومستخدمي ذلك التقرير والقوائم المالية ، وقد يؤدي إلى تجاهل مستخدمي القوائم
المالية للأجزاء المتبقية من القوائم المالية . (Bedard & Others , 2014) .

وتوصلت دراسة (Gimber & Others , 2016) إلى أن الأمور الرئيسية للمراجعة
تتطلب من المراجع الخارجي أحكام شخصية أو مهنية صعبة حيث يواجه المراجع صعوبة في
الحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة ، وكذلك صعوبة في تكوين الرأي عن القوائم المالية ،
ومن ناحية أخرى توصلت دراسة (Chalmers , 2013) إلى أن الإفصاح عن الأمور الرئيسية
للمراجعة يترتب عليه إجراء تعديلات في تقرير المراجع الخارجي مما يؤدي إلى زيادة أتعاب
المراجعة وذلك للقيام بإجراءات مراجعة إضافية فيما يتعلق بعرض وتوثيق مراجعة بنود فقرة أمور
المراجعة الرئيسية .

وأشارت دراسة (عبد العزيز ، 2019) إلى أن الأمور الرئيسية أو المحورية للمراجعة
تتضمن ما يلي :

- أ- المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذوي العلاقة .
- ب- الأحداث اللاحقة غير العادية .
- ج- أن المنشأة جزء من مشروع أكبر .
- د- المشاكل المحاسبية باستثناء تلك التي تنطوي على تغييرات في السياسات المحاسبية والتي تؤثر
على قابلية القوائم المالية للمقارنة .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
وأشار البعض إلى أن الإفصاح عن التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة كأحد الأمور
الرئيسية للمراجعة في الإفصاحات المتممة يحد من قدرة المستثمر على تشغيل البيانات بسبب طول
الفقرات التي تتعلق بتلك التقديرات ، ومن ناحية أخرى تتطلب التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة
درجة عالية من الحكم الشخصي لغياب أو قلة الموضوعية لذلك يجد المستثمر ضالته في تلك
المعلومات لذلك تتبع أهمية الإفصاح في الإفصاحات المتممة عن كيفية إجراء التقديرات المحاسبية
للقيمة العادلة (Christen & Others , 2014) .

وفي نفس الاتجاه السابق أوصى أحد الباحثين (عبد العزيز ، 2019) بالإفصاح عن عدد
محدود من الأمور الرئيسية للمراجعة حتى لا يتشتت انتباه مستخدمي القوائم المالية عن الأمور
التي تم تناولها أو باقي الموضوعات التي تناولها تقرير المراجع الخارجي أو حتى المعلومات التي
تتضمنها التقارير المالية للمنشأة محل المراجعة .

وتتضمن فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة في ظل معيار المراجعة الدولي 700 صعوبة
مراجعة تقديرات القيمة العادلة ، ولكنها توفر معلومات يمكن استنباطها وتوصيلها من خلال
الإفصاح الذي يتعلق بالإفصاحات المتممة للقوائم المالية ، وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح عن
تقديرات القيمة العادلة في الإفصاحات المتممة يحد من قدرة المستثمر على تشغيل البيانات بسبب
طول الفقرات التي تتعلق بتلك التقديرات وتؤثر على القابلية للفهم . (Christen & Others ,
2014)

ويشير الباحث إلى أن فقرة الأمور الرئيسية تعد من مسؤولية المراجع الخارجي في حين أن
فقرة الإفصاحات المتممة من الأمور التي تتعلق بالإدارة ، ويمكن التوفيق بينهما في التأثير على
الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي ، حيث أن التقرير عن تقييم المراجع الخارجي للفرضية
التي اعتمدت عليها الإدارة في تحديد أو تقدير قدرة المنشأة على الاستمرار وأن المعلومات عن ذلك
تفيد في التوجه بالمستثمر نحو اتخاذ قرارات استثمارية معينة .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 3/1/1
كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن
الأمور الرئيسية للمراجعة وقابلية فهم هذا التقرير والدور التوجيهي له والنتائج عن لفت النظر إلى
وجود مشاكل بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار ، والتوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية
مع الأطراف ذوي العلاقة " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات عن الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الأمور الرئيسية للمراجعة والتي
تتضمن الإفصاح عن تلك العناصر وهي تقييم فرضية الاستمرارية ، والتقديرات المحاسبية للقيمة

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
العادلة ، والمعاملات الجوهرية مع الأطراف ذوي العلاقة ، والأحداث اللاحقة غير العادية ، ويتم
القياس باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (4) في حالة الإفصاح عن كل تلك العناصر ، والرقم (3)
في حالة الإفصاح عن ثلاثة من تلك العناصر وهكذا ، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم
الإفصاح عن أي من تلك العناصر .

كما يتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي في هذا الفرض الفرعي باستخدام
متغير وهمي يأخذ الرقم (1) في حالة الإفصاح عن وجود مشاكل بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار
، والتوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة ، بينما يأخذ الرقم
صفر في حالة عدم الإفصاح .

(4) متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات تقرير المراجع الخارجي للسنة السابقة : يتعلق هذا المكون
من مكونات تقرير المراجع الخارجي بوجود إشارة في ذلك التقرير إلى مدى قيام إدارة المنشأة بتنفيذ
التعديلات في تقرير المراجعة المتحفظ للسنة السابقة ، ويعتبر ذلك دليلاً على جودة المراجعة
(Black , Sea Trade and Development Bank , 2020) ، ويشير الباحث إلى أن
أهمية الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي تزداد عند متابعة تنفيذ توصيات أو تعديلات ذلك
التقرير في السنة السابقة ، فإذا كان التحفظ يتعلق بالاستحقاقات يحتاج المراجع الخارجي إلى
الوقوف على الثبات على الطريقة المستخدمة في حساب إهلاك كل أصل ثابت وطريقة تقييم
مخزون آخر المدة ، أما إذا كان التحفظ يتعلق بمشاكل الاستمرارية يتطلب الأمر الوقوف على
مدى تغيير المؤشرات الدالة على عدم قدرة المنشأة على الاستمرار

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الرابع الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 4/1/1
كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات تقرير
المراجع للسنة السابقة وقابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له والنتائج عن لفت
النظر إلى وجود مشاكل بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار ، ومشاكل الاستحقاقات " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات عن الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الاستحقاقات الاختيارية ، وتقييم
فرضية استمرارية المنشأة ، ويتم القياس باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عند الإفصاح عن
كل من الاستحقاقات الاختيارية ، وتقييم فرضية استمرارية المنشأة ، والرقم واحد عند الإفصاح عن
واحدة منهما ، والرقم صفر عند عدم الإفصاح عن أي منهما .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
كما يتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي ممثلاً في نوع تقرير المراجع
الخارجي للسنة السابقة باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عندما يكون تقرير المراجعة نظيفاً ،
والرقم واحد عندما يكون تقرير المراجعة متحفظاً ، والرقم صفر عندما يكون تقرير المراجعة سلبياً أو
الامتناع عن الرأي .

(5) الإفصاح عن تاريخ إصدار التقرير وبداية ونهاية الفترة المالية محل الفحص : يشير ذلك
التاريخ إلى التاريخ الذي حصل فيه المراجع الخارجي على دليل مراجعة كافي ومناسب لتدعيم رأيه
الفني المحايد (IAASB , 2009) ، ومن الضروري أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي تاريخ
إصدار هذا التقرير ليكون حجة في أية متطلبات مستقبلية مثل إقامة دعوى بتأخير ذلك
التقرير (Elshafie , 2022) ، كما يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي تاريخ بداية ونهاية
الفترة المالية محل المراجعة والتي يتم التقرير عنها حيث يساعد ذلك في قابلية ذلك التقرير للفهم .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الخامس الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما
يلي ف 5 / 1 / 1 : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح في تقرير المراجع
الخارجي عن تاريخ إصدار التقرير وبداية ونهاية الفترة المالية محل الفحص وقابلية فهم هذا التقرير
والدور التوجيهي له في كونه حجة في أية متطلبات مستقبلية .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تاريخ إصدار التقرير وبداية
ونهاية الفترة المالية محل الفحص ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير
وهمي يأخذ الرقم (2) عند الإفصاح عن كل من تاريخ إصدار التقرير وبداية ونهاية الفترة المالية
محل الفحص ، والرقم (1) عند الإفصاح عن واحد منهما ، والرقم صفر عند عدم الإفصاح عن أي
منهما ، ويتم قياس الدور التوجيهي في هذا الفرض من خلال عدد القضايا المرفوعة ضد مكتب
المراجعة .

(6) أساس إبداء رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية : تتطلب معايير المراجعة الدولية الحالية
من المراجع الخارجي إعداد فقرة أساس إبداء الرأي فقط عند إصدار تقرير مراجعة غير نظيف
(متحفظ - سلبي - الامتناع عن إبداء الرأي) ، أما في حالة التقرير النظيف لا يتم تفعيل هذه
الفقرة ، وتوضح فقرة أساس الرأي أن المراجع الخارجي قام بعملية المراجعة من خلال تجميع أدلة
اثبات كافية ومناسبة لإبداء الرأي وذلك في ضوء قواعد السلوك المهني ، وأن مسؤولية المراجع
الخارجي تتمثل في إبداء رأي فني محايد عن القوائم المالية ككل . (عبد العزيز ، 2019)

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
وقد أضاف معيار المرجعة الدولي 700 ، ISA ، في الفقرة رقم 28 منه فقرة أساس الرأي
حيث أشار إلى أنه يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي الأساس الذي بنى عليه رأيه في
تقريره ، ويقرر المراجع الخارجي ما إذا كان في اعتقاده بأن أدلة الإثبات التي تم تجميعها كافية
وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي ، وتتطلب المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد تفعيل فقرة
أساس الرأي في حالة إصدار تقرير مراجعة غير نظيف أو الامتناع عن إبداء الرأي . (متولي ،
2020)

ويتضمن معيار المرجعة الدولي 700 ، ISA Revised para.28 في الفقرة 28 وهي
فقرة أساس الرأي والتي تقضي بأن يشير المراجع الخارجي إلى الأساس الذي اعتمد عليه في تكوين
رأيه عن القوائم المالية ، كما يوضح في هذه الفقرة أنه مستقل عن المنشأة محل المراجعة وفقاً
لمتطلبات معايير السلوك الأخلاقي ، وما إذا كان في اعتقاده أن أدلة الإثبات التي قام بتجميعها
وتحليلها كافية ومناسبة لتكوين رأيه الفني المحايد .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي السادس الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 1 /
6/1 كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الافصاح في تقرير المراجع
الخارجي عن أساس إبداء الرأي وقابلية فهم هذا التقرير والدور التوجيهي له في زيادة ثقة
مستخدميه".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الافصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الأساس الذي اعتمد عليه
المراجع الخارجي في تكوين رأيه بشأن القوائم المالية ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية
باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (1) عند وجود ذلك الافصاح ، والرقم صفر عند عدم ذلك
الافصاح .

ويتم قياس الدور التوجيهي في هذا الفرض من خلال الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير
مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي ، واستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عندما
يكون تقرير المراجعة نظيفاً ، والرقم واحد عندما يكون تقرير المراجعة متحفظاً ، والرقم صفر عندما
يكون تقرير المراجعة سلبياً أو الامتناع عن الرأي .

(7) الرأي الفني للمراجع الخارجي في القوائم المالية في ضوء معايير المراجعة : تعبر فقرة الرأي
عن تقييم المراجع لمدى اتفاق القوائم المالية مع المعايير الدولية للتقارير المالية (Crucean ،
2019) ، وأشارت دراسة (Fulop ، 2018) إلى أنه عندما يصدر المراجع الخارجي تقريراً برأي
متحفظ فإن هذا التقرير يجب أن يتضمن في فقرة توضيحية الأسباب التي دعت لإصدار هذا

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
التقرير ، ويتم اشتقاق الفرض الفرعي السابع الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 1 /
7 / 1 كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الافصاح في تقرير المراجع
الخارجي عن الرأي في القوائم المالية وقابلية هذا التقرير للفهم والدور التوجيهي له في تحليل
مسببات كل نوع من التقرير " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الافصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الرأي في القوائم المالية ، ويتم
قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عندما يكون تقرير
المراجعة نظيفاً ، والرقم واحد عندما يكون تقرير المراجعة متحفظاً ، والرقم صفر عندما يكون تقرير
المراجعة سلبياً أو الامتناع عن الرأي .

ويتم قياس الدور التوجيهي في هذا الفرض من خلال الدور التحليلي لأسباب إصدار
تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي ، واستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2)
عندما يكون تقرير المراجعة نظيفاً ، والرقم واحد عندما يكون تقرير المراجعة متحفظاً ، والرقم صفر
عندما يكون تقرير المراجعة سلبياً أو الامتناع عن الرأي .

(8) الإفصاح عن مسؤوليات كل من المراجع الخارجي والإدارة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي IAS
700 . (Trpeska & Others , 2017) وذلك في فقرة المقدمة تحت عنوان المسؤولية النسبية
للإدارة والمراجع الخارجي : يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي بيانات عن وصف مسؤولية
الإدارة ، ووصف مسؤولية المراجع الخارجي ، والمعلومات التي حصل عليها المراجع قبل بيانات
تقرير المراجعة (ISA 720 , 2015) ، وتشير فقرة مسؤولية المراجع الخارجي عن مراجعة القوائم
المالية إلى مسؤوليته عما يلي : (عبد العزيز ، 2019)

أ- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية .

ب- الحصول على فهم دقيق للرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية المراجعة .

ج- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المرتبطة
بها .

د- تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية .

كما تتضمن الفقرة 36 مسؤولية المراجع الخارجي عن تقييم مدى سلامة التقديرات
المحاسبية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية ، والاتصالات مع مسؤولي
الحكومة وأنه تم توصيل الأمور الهامة في المراجعة لهؤلاء المسؤولين ، ونظراً لطول تلك الفقرة
أجاز المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 أن يعرض المراجع الخارجي أهم مسؤولياته التي تتعلق

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
بأغراض التقدير ومستوى أدلة الإثبات ووصف المخاطر العامة وذلك في الفقرة 37 على أن
يعرض باقي مسؤولياته في تقرير منفصل يلحق بتقريره عن مراجعة القوائم المالية .

ويتضمن معيار المرجعة الدولي 700 , 35 - 32 ISA Revised فقرات عن
مسئوليات الإدارة عن إعداد القوائم المالية ، وتصميم وتنفيذ ومتابعة نظام سليم للرقابة الداخلية بما
يمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية ، وتقييم الإدارة لمدى قدرة المنشأة على
الاستمرار .

كما يتضمن معيار المرجعة الدولي 700 , 36 ISA Revised paragraph في الفقرة
36 مسؤوليات المراجع الخارجي عن مراجعة القوائم المالية ، وتتضمن تلك الفقرة أهداف المراجعة ،
ومستوى التأكيد لأدلة المراجعة التي قام المراجع الخارجي بتجميعها وعدم ضمان تلك الأدلة
لاكتشاف الأخطاء الجوهرية عند وجودها ، كما تتضمن تلك الفقرة مسؤولياته عن تأدية المراجعة
وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ، وأنه يمارس التقدير والشك المهني في جميع مراحل المراجعة ،
وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة لأغراض إبداء الرأي عن سلامة القوائم المالية وخلوها من
الأخطاء الجوهرية ، والتزم بقواعد أخلاقيات الأعمال في علاقته بعميل المراجعة خلال المراحل
المختلفة لعملية المراجعة .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثامن الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما
يلي ف 8/1/1 : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الافصاح في تقرير المراجع
الخارجي عن مسؤولية كل من المراجع الخارجي والإدارة وقابلية هذا التقرير للفهم والدور التوجيهي
له من خلال التوجه بالأداء الإداري ، والتوجه بالقرار الاستثماري " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الافصاح في تقرير المراجع الخارجي عن مسؤولية كل من الإدارة
والمراجع الخارجي ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم
(2) عندما يتم الافصاح عن مسؤولية كل من الإدارة والمراجع الخارجي ، والرقم واحد عندما يتم
الافصاح عن واحدة منهما ، والرقم صفر عندما لا يتم الافصاح عن أي منهما .

ويتم قياس الدور التوجيهي في هذا الفرض من خلال التوجه بالأداء الإداري ، والتوجه
بالقرار الاستثماري من حيث توفير المعلومات التي تفيد في تقييم كفاءة مدير الاستثمار ، ويتم
قياس الدور التوجيهي في الدراسة التطبيقية متغيرين وهميين أولهما يعكس معدل العائد على
الاستثمار ، ويأخذ الرقم واحد عندما يأخذ ذلك المعدل اتجاهاً متزايداً والرقم صفر عندما يأخذ

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
اتجاهاً متناقصاً ، وثانيهما يعكس حجم الاستثمار يأخذ الرقم واحد عندما يكون اتجاه حجم
الاستثمار متزايداً والرقم صفر عندما الاتجاه سالباً .

(9) الإفصاح عن مدى كفاية وملاءمة دليل المرجعة لتكوين الرأي : يجب أن يوضح المراجع
الخارجي في تقريره عن إمكانية حصوله على أدلة إثبات كافية ومناسبة لتكوين الرأي . (Sache
) (2016 , & Gmb ، وهناك علاقة ارتباط قوية بين مدى كفاية دليل المرجعة لتكوين الرأي
وأساس إبداء الرأي والذي يوضح كيفية إجراء عملية المراجعة حتى توصل المراجع الخارجي إلى
رأيه الفني المحايد بناء على تجميع وتحليل مجموعة من أدلة الإثبات الكافية والمناسبة .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي التاسع الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 1/1
و كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي
عن مدى كفاية دليل المرجعة لتكوين الرأي وقابلية هذا التقرير للفهم والدور التحليلي لأسباب
إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن مدى كفاية دليل المرجعة
لتكوين الرأي ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (1)
عندما يتم الإفصاح عن مدى كفاية دليل المرجعة لتكوين الرأي ، والرقم صفر حالة عدم ذلك
الإفصاح .

ويتم قياس الدور التوجيهي في هذا الفرض من خلال الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير
مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي ، واستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عندما
يكون تقرير المراجعة نظيفاً ، والرقم (1) عندما يكون تقرير المراجعة متحفظاً ، والرقم صفر عندما
يكون تقرير المراجعة سلبياً أو الامتناع عن الرأي .

(10) الإفصاح عن اسم مكتب المراجعة واسم التقرير والذي يتضمن كلمة مستقل ، واسم التقرير
حالة التقرير عن نتائج اختبارات خاصة : أوضح معيار المراجعة الدولي رقم 700
International Standard on Auditing 700 أن فقرة المقدمة في تقرير المراجع تتضمن
العنوان وهو تقرير مراجع مستقل ، والقوائم المالية التي تمت مراجعتها ، واسم المنشأة محل
المراجعة ، وملخص بالسياسات المحاسبية المتبعة ، ومسئولية كل من الإدارة والمراجع ، والفترة
التي تمت مراجعة البيانات عنها ، والإجراءات المتبعة للحصول على أدلة الإثبات .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي العاشر الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 1/1
10/ كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح في تقرير المراجع

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
الخارجي عن اسم المكتب واسم التقرير بما يتضمن كلمة مستقل وقابلية هذا التقرير للفهم والدور
التوجيهي له في تحليل مسببات كل نوع من التقرير " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن اسم مكتب المراجعة واسم
التقرير والذي يتضمن كلمة مستقل ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير
وهي يأخذ الرقم (2) عندما يتم الإفصاح عن اسم مكتب المراجعة واسم التقرير المستقل ، والرقم
(1) عندما يتم الإفصاح عن أحدهما ، والرقم صفر عندما لا يتم الإفصاح عن أي منهما .

ويتم قياس الدور التوجيهي في هذا الفرض من خلال الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير
مراجعة سلبى أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي ، واستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عندما
يكون تقرير المراجعة نظيفاً ، والرقم (1) عندما يكون تقرير المراجعة متحفظاً ، والرقم صفر عندما
يكون تقرير المراجعة سلبياً أو الامتناع عن الرأي .

(11) الإفصاح عن تقييم المراجع الخارجي لنظام المعلومات بالمنشأة محل المراجعة : يجب أن
يلقي تقرير المراجع الضوء على جودة السياسات والإجراءات الخاصة بنظام المعلومات بالمنشأة
محل المراجعة ، ودرجة الاعتماد على كفاءة نظام الرقابة الداخلية حيث يساعد ذلك في تحسين
جودة المراجعة وزيادة الثقة في تقرير المراجع الخارجي (Financial Markets Authority ،
(2021) ويساعد ذلك التقييم في زيادة الثقة لدى مستخدمي التقارير المالية في مصداقية البيانات
المنشورة بتلك القوائم . (Mozilla ، 2020)

ونظراً لزيادة ثقة مستخدمي تقرير المراجع الخارجي في ذلك التقرير فإن الدور التوجيهي له
يزداد وتقوى أهميته في التأثير على مستخدميه من حيث التوجه بالقرار الاستثماري من خلال توفير
المعلومات التي تفيد في تقييم كفاءة مدير الاستثمار ، والتوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير
العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الحادي عشر الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول
ف 11 / 1 / 1 كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح في تقرير المراجع
الخارجي عن اسم المكتب واسم التقرير بما يتضمن كلمة مستقل وقابلية هذا التقرير للفهم والدور
التوجيهي له في تحليل مسببات كل نوع من التقرير والتوجه بالقرار الاستثماري، والتوجه بالمستخدم
نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييم المراجع الخارجي لنظام المعلومات بالمنشأة محل المراجعة ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عندما يتم الإفصاح عن اسم مكتب المراجعة واسم التقرير المستقل ، والرقم (1) عندما يتم الإفصاح عن أحدهما ، والرقم صفر عندما لا يتم الإفصاح عن أي منهما .

ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح في ذلك التقرير عن التوجه بالقرار الاستثماري والتوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عندما يتم الإفصاح عن كل من صافي التدفقات النقدية من الاستثمارات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة ، والرقم (1) عندما يتم الإفصاح عن أحدهما ، والرقم صفر عندما لا يتم الإفصاح عن أي منهما .

(12) الشرح المختصر للمصطلحات المستخدمة في تقرير المراجع الخارجي مثل التأكد المرضي حيث يساعد ذلك في زيادة إدراك مستخدمي التقرير لمحتوياته ، (Trpeska & Others , 2017) وبالتالي زيادة فهم محتويات ذلك التقرير ، ويشير الباحث إلى أن ذلك الشرح المختصر يساعد في الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني عشر الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 12 / 1 / 1 كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن شرح مختصر للمصطلحات المستخدمة في تقرير المراجع الخارجي وقابلية هذا التقرير للفهم والدور التوجيهي له في تحليل أسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن شرح مختصر للمصطلحات المستخدمة في ذلك التقرير ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (1) عندما يتم الإفصاح عن ذلك الشرح المختصر ، والرقم صفر حالة عدم الإفصاح . ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عندما يكون تقرير المراجعة نظيفاً ، والرقم (1) عندما يكون تقرير المراجعة متحفظاً ، والرقم صفر عندما يكون تقرير المراجعة سلبياً أو الامتناع عن الرأي .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
(13) الإفصاح عن تقييم المراجع الخارجي لقدرة المنشأة على الاستمرار حيث يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي في فقرة تفسيرية تقييمه للفرضية التي اعتمدت عليها الإدارة في تقييم قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار . (Trpeska & Others , 2017) ، ولم يشر معيار المراجعة الدولي ISA 700 إلى مسئولية المراجع الخارجي عن التقرير عن قدرة المنشأة على الاستمرار في حين أن معيار المراجعة الدولي ISA 705 أشار إلى أنه في حالات معينة قد يعدل تقرير المراجع الخارجي بإضافة فقرة لتوجيه انتباه القارئ لأمر معين يؤثر على القوائم المالية ورد تفصيلاً في الإيضاحات المتممة . (عبد العزيز ، 2019)

وتوصلت دراسة (Hs & Azzahara , 2019) إلى أن هناك أثر سلبي لنوع تقرير المراجع الخارجي (نظيف - متحفظ - سلبي - الامتناع عن إبداء الرأي) والتقرير عن استمرارية المنشأة ، وأنه في حالة وجود شك في استمرارية المنشأة في الفترة القادمة مثل سائر التشغيل المتكررة يجب الإشارة إلى تلك المؤشرات للفت نظر المستخدمين لما وراء تلك المؤشرات (عبد العزيز ، 2019) .

وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (Tussadiy & Allmurni , 2020) إلى أن نوع رأي المراجع في السنة السابقة له تأثير جوهري على رأيه في السنة الحالية بشأن مدى قدرة المنشأة على الاستمرار ، وأن رأي المراجع بشأن استمرارية المنشأة يعتبر نتيجة لعدة متغيرات تتمثل في جودة المراجعة ، ومعدل نمو المنشأة ، والسيولة ، والربحية ، ونوع تقرير المراجع للسنة السابقة وحجم المنشأة .

وتتطلب المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) وصف مسئوليات كل من الإدارة والمراجع الخارجي بشأن التقرير عن استمرارية على أساس أن الإدارة مسئولة عن التقرير عن استمرارية المنشأة وأن المراجع الخارجي مسئول عن تقييم الفرضيات التي اعتمدت عليها الإدارة في تقييم الاستمرارية . (متولي ، 2020)

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث عشر الجزء الأول المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ف 13 / 1 / 1 كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييمه لفرضية استمرارية المنشأة وقابلية هذا التقرير للفهم والدور التوجيهي له في تحليل أسباب المؤشرات السلبية " .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييمه لفرضية استمرارية المنشأة ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (1) عندما يتم الإفصاح عن تقييم المراجع الخارجي لفرضية استمرارية المنشأة ، والرقم صفر حالة عدم الإفصاح .

ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح في ذلك التقرير مؤشرات استمرارية المنشأة محل المراجعة ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (1) عندما يتم الإفصاح عن تلك المؤشرات ، والرقم صفر حالة عدم الإفصاح .

7 / 2 / 2 : شكل الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي : يتناول الباحث عرض تقرير المراجع الخارجي في النقاط التالية :

(1) طول تقرير المراجع الخارجي : إن طول تقرير المراجع الخارجي يمكن النظر إليه على أنه صفة تحدد ملاءمة المراجعة المالية ، وأن تقرير المراجعة الطويل يعتبر مصدراً للمعلومات التي تعيد ثقة مستخدمي القوائم المالية والذين يتطلبون معلومات مراجعة ملائمة وموثقة في تقرير المراجعة ، وهناك أعراف لغوية تحكم العرض الرسمي لجسم تقرير المراجعة من حيث محتويات التقرير وطول الكلمة وطول الجملة وطول الفقرة . (Abdul – Rahman , 2017)

ويعتبر عدد الحروف مقياساً لطول الكلمة ، وأن تبويب الكلمات (كلمات قصيرة – كلمات متوسطة – كلمات طويلة) يؤثر على القابلية للقراءة ، وأن طول الكلمة يعكس مدى الصعوبة في القراءة فيما يزيد عن تسعة حروف . (Czerney & Others , 2014) ، كما أن عدد مقاطع الكلمة يمثل مقياساً لطول الكلمة ، وأن وصول الكلمة إلى ثلاث مقاطع يجعلها صعبة القراءة ، كما أن طول العبارة يمكن قياسه بعدد الكلمات التي تحدد معدل الصعوبة في القراءة ، وأن النص يكون أكثر قابلية للقراءة عندما تكون جملة قصيرة . (Abdollahi & Others , 2020) يوضح الجدول التالي مستويات الصعوبة في قراءة الكلمات والجملة :

جدول (1) : مستويات الصعوبة في قراءة الكلمات والجملة . المصدر : (Fakhfakh , 2015)

مستوى الصعوبة	البيان
منخفض	الكلمة مكونة من 4 حروف أو أقل .
متوسط	الكلمة مكونة من 5 - 9 حروف .
مرتفع	الكلمة مكونة من أكثر من 10 حروف .
منخفض	الجملة مكونة من مقطع واحد (أقل من 15 كلمة)
متوسط	الجملة مكونة من مقطعين (من 15 - 20 كلمة)
مرتفع	الجملة مكونة من أكثر من مقطعين (أكثر من 20 كلمة)

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود

ويشير الباحث إلى أنه كلما كان تقرير المراجع الخارجي طويلاً كلما اتجه المستخدم إلى الملل وانخفضت القابلية للفهم وانخفض الدور التوجيهي له ، ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الأول الجزء الثاني ف 1/2/1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين طول تقرير المراجع الخارجي وقابليته للفهم والدور النفسي له " ، ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات بشأن طول تقرير المراجع الخارجي ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية بحساب المتوسط المرجح لطول تقرير المراجع الخارجي وذلك كما يلي :

المتوسط المرجح لطول تقرير المراجع الخارجي = مستوى صعوبة الجمل مرجحاً بالوزن النسبي ÷ إجمالي عدد جمل التقرير = (جمل مكونة من أقل من 15 كلمة × 3) + (جمل مكونة من 15-20 كلمة × 2) + (جمل مكونة من أكثر من 20 كلمة × 1) ÷ إجمالي عدد الجمل بصلب التقرير .

يلاحظ أنه يتم حساب عدد العبارات والجمل بداية من اسم تقرير المراجع المستقل ، كما أن هذا العدد يتضمن الجمل أو العبارات التي تتضمنها الفقرة الإيضاحية ، وباعتبار أن متوسط الجمل والعبارات في تقرير نموذجي (مكتب مراجعة كبير ومشارك لمكتب من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى) يساوي 200 جملة وعبارة ، وبافتراض أن ذلك العدد يتم توزيعه حسب صعوبة الجمل والعبارات 65 ، 65 ، 70 فإن المتوسط المرجح لطول تقرير المراجع الخارجي النموذجي = (65 × 3) + (65 × 2) + (70 × 1) = 395 جملة أو عبارة .

ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات بشأن الدور التحليلي لمسببات كل نوع من التقرير ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) عندما يكون المتوسط المرجح لطول تقرير المراجع الخارجي النموذجي واحد فأقل ، ويأخذ الرقم (1) عندما يكون طول التقرير يساوي أو أقل من 395 جملة أو عبارة والرقم صفر عندما يكون المتوسط المرجح أكبر 395 جملة أو عبارة .

(2) الثبات في عرض فقرات تقرير المراجع الخارجي وذلك على الترتيب التالي (اسم وعنوان المكتب - عنوان التقرير متضمناً كلمة مستقل - فقرة المقدمة متضمنة أسماء القوائم المالية التي تمت مراجعتها وملخص السياسات المحاسبية الهامة - مسئولية الإدارة - مسئولية المراجع الخارجي - أساس إبداء الرأي - مدى كفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتكوين الرأي - فقرة تقييم فرض الاستمرارية - فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة - فقرة الرأي - توقيع المراجع الرئيسي - تاريخ التقرير - الفقرات الإيضاحية) .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني الجزء الثاني ف 2/2/1 المنبثق من الفرض الرئيسي
الأول كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الثبات في عرض فقرات تقرير
المراجع الخارجي وقابليته للفهم والدور النفسي له "

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الثبات في عرض فقرات تقرير المراجع الخارجي ، ويتم قياس هذا
المتغير في الدراسة التطبيقية باعتبار أن الترتيب السابق 13 ترتيب حسب الترتيب السابق ، فإذا
كان الترتيب في تقرير المراجع الخارجي كما في الترتيب الثبات في الترتيب 6 فقرات أي 6 / 13 ،
وإذا كان الترتيب ثابت في 8 فقرات أي 8 / 13 وهكذا .

ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من خلال التحليل الإحصائي
للبيانات بشأن الدور النفسي لذلك التقرير ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام
متغير وهمي يأخذ الرقم 3 إذا كانت نسبة ترتيب تقرير المراجع الخارجي تتراوح بين 10 / 13 و
13 / 13 ، بينما يأخذ الرقم 2 إذا كانت نسبة ترتيب هذا التقرير تتراوح بين 6 / 13 و 9 / 13 ،
ويأخذ الرقم صفر إذا كانت النسبة أقل من 6 / 13 .

(3) ذكر أسماء القوائم المالية التي تمت مراجعتها في فقرة المقدمة حسب ترتيب العلاقات الترتيبية
بين تلك القوائم ، وفي هذه الحالة يبدأ التقرير بذكر قائمة الدخل والتي تكون نتيجتها إما صافي
ربح أو صافي خسارة ، وتؤثر تلك النتيجة على قائمة المركز المالي ، ثم يذكر التقرير قائمة
التدفقات النقدية والتي ينتج عنها رصيد النقدية آخر المدة والذي يظهر كأحد عناصر الأصول
بقائمة المركز المالي ، يليها قائمة التغير في حقوق الملكية والتي ينتج عنها رأس المال آخر المدة
والذي يظهر ضمن حقوق الملكية بقائمة المركز المالي والتي تعتبر آخر القوائم المالية التي يتم
ذكر اسمها في فقرة المقدمة بتقرير المراجع الخارجي .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث الجزء الثاني ف 3/2/1 المنبثق من الفرض الرئيسي
الأول كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ذكر أسماء القوائم المالية التي
تمت مراجعتها في فقرة المقدمة حسب ترتيب العلاقات الترتيبية بين تلك القوائم وقابليته للفهم والدور
النفسي له " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن ذكر أسماء القوائم المالية التي تمت مراجعتها في فقرة المقدمة حسب
ترتيب العلاقات الترتيبية بينها ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير
وهمني باعتبار أن الترتيب السابق 4 ترتيبات ، فإذا كان الترتيب في تقرير المراجع الخارجي

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
(قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة حقوق الملكية - قائمة المركز المالي) فإن
المتغير الوهمي يأخذ الرقم 4 ، أما إذا كان الترتيب في تقرير المراجع الخارجي (قائمة الدخل -
قائمة التدفقات النقدية - قائمة المركز المالي - قائمة حقوق الملكية) فإن المتغير الوهمي يأخذ
الرقم 2 وهكذا اعتماداً على الترتيب الصحيح للقوائم حسب العلاقات بينها .

ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من خلال التحليل الإحصائي
للبيانات بشأن الدور النفسي لذلك التقرير ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام
متغير وهمي كما في الفقرة السابقة .

(4) عرض مسؤوليات المراجع الخارجي في صلب تقريره أو في تقرير مستقل : يجب أن يفصح
المراجع الخارجي في تقريره عن مسؤولياته والتي تتمثل فيما يلي :

أ- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية .

ب- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة .

ج- تقييم مدى سلامة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية .

د- تقييم فرضية الإدارة لاستمرارية المنشأة .

هـ- تقييم مدى كفاية وملاءمة أدلة الاثبات لتكوين رأيه الفني المحايد .

ونظراً لزيادة حجم مسؤوليات المراجع الخارجي فإنه لمراعاة طول هذا التقرير فإنه قد ينصح
بالتقرير عن مسؤوليات المراجع الخارجي في تقرير مستقل مرفق بالتقرير الرئيسي ، ويتم اشتقاق
الفرض الفرعي الرابع الجزء الثاني ف 1 / 2 / 4 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي : " هناك
علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين عرض مسؤوليات المراجع الخارجي في صلب تقريره أو في
تقرير مستقل وقابليته للفهم والدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو
الامتناع عن إبداء الرأي " .

ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من خلال التحليل الإحصائي
للبيانات بشأن الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي نحو الاستثمارات مقاساً في ذلك بمعدل نمو
المبيعات .

يخلص الباحث مما سبق إلى أن هناك تداخل بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم
والدور التوجيهي له لمستخدميه لذلك يتم اشتقاق الفرض الرئيسي الأول ف 1 للبحث كما يلي : "
هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي
له لمستخدميه " .

ويتمثل نموذج البحث الذي يعكس الفرض الأول فيما يلي :

$$DRAR = f (EARC) + (EARF)$$

$$EARC = AVG (X_{1/1/1} + X_{1/1/2} + X_{1/1/3} + X_{1/1/4} + X_{1/1/5} + X_{1/1/6} + X_{1/1/7} + X_{1/1/8} + X_{1/1/9} + X_{1/1/10} + X_{1/1/11} + X_{1/1/12} + X_{1/1/13}) .$$

$$EARF = AVG (X_{1/2/1} + X_{1/2/2} + X_{1/2/3} + X_{1/2/4}) .$$

حيث :

- DRAR : الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي .
- EARC : محتويات تقرير المراجع الخارجي .
- EARF : شكل الافصاح في تقرير المراجع الخارجي .
- X_{1/1/1} : ذكر أسماء القوائم المالية التي يتم التقرير عنها في تقرير المراجع الخارجي .
- X_{1/1/2} : اسم وتوقيع كل من المراجع الخارجي الرئيسي والمراجع الشريك المرتبط .
- X_{1/1/3} : الأمور الرئيسية للمراجعة .
- X_{1/1/4} : متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات تقرير المراجع للسنة السابقة .
- X_{1/1/5} : تاريخ إصدار التقرير وبداية ونهاية الفترة المالية محل الفحص .
- X_{1/1/6} : أساس إبداء المراجع الخارجي للرأي في القوائم المالية .
- X_{1/1/7} : الرأي الفني للمراجع الخارجي في ضوء معايير المراجعة .
- X_{1/1/8} : مسؤوليات كل من المراجع الخارجي والإدارة .
- X_{1/1/9} : مدى كفاية وملاءمة دليل المراجعة لتكوين الرأي .
- X_{1/1/10} : اسم مكتب المراجعة واسم تقرير المراجع الخارجي المستقل .
- X_{1/1/11} : تقييم المراجع الخارجي لنظام المعلومات بالمنشأة محل المراجعة .
- X_{1/1/12} : الشرح المختصر للمصطلحات المستخدمة في تقرير المراجع الخارجي .
- X_{1/1/13} : قدرة المنشأة على الاستمرار .
- X_{1/2/1} : طول تقرير المراجع الخارجي .
- X_{1/2/2} : الثبات في عرض فقرات تقرير المراجع الخارجي .
- X_{121/3} : ذكر أسماء القوائم المالية حسب العلاقات الترتيبية بينها .
- X_{1/2/4} : عرض مسؤوليات المراجع الخارجي .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
7 / 3 : تحليل العلاقة بين آثار العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي وكفاءة الاستثمار واشتقاق الفرض الثاني للبحث : في ضوء تحليل العلاقة بين آثار العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي وكفاءة الاستثمار يشير الباحث إلى المؤشرات التالية التي تعكس تحقيق كفاءة الاستثمار :

(1) تحقيق صافي قيمة حالية موجبة : أشارت دراسة (النعيمي والبطاط ، 2022) إلى أن كفاءة الاستثمار تتحقق عند تحقيق صافي قيمة حالية موجبة بما يتوافق مع فرص النمو المتاحة ، وأن زيادة المبيعات تؤدي إلى زيادة الأرباح ؛ وبالتالي زيادة الاستثمار ، كما أشارت دراسة (فرحان وحسون ، 2022) إلى أن كفاءة الاستثمار تقاس بمعدل نمو المبيعات والذي يقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل نمو المبيعات} = (\text{مبيعات العام الحالي} - \text{مبيعات العام السابق}) \div \text{مبيعات العام السابق} \times 100 .$$

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الأول ف 1/2 المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تحقيق صافي قيمة حالية موجبة والدور النفسي لتقرير المراجع الخارجي " ، ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات بشأن معدل نمو المبيعات ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (1) حالة الاتجاه التصاعدي لنمو المبيعات والرقم صفر عند الاتجاه التنازلي ، ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات بشأن الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي نحو الاستثمارات مقاساً في ذلك بمعدل نمو المبيعات .

(2) ذكر مسؤولية المراجع الخارجي عن مدى تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية : تشير فقرة مسؤولية المراجع الخارجي عن مراجعة القوائم المالية إلى مسؤوليته عن تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية (عبد العزيز ، 2019) .

وتعكس كفاءة الاستثمار قدرته على توليد الأرباح من خلال الموازنة بين العائد من المخاطرة بما يحقق توقعات المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة (عبد الرازق ، 2019) ، ويسعى المستثمر الكفء إلى تحقيق التوازن بين المخاطر المتوقعة للاستثمار حيث أن الاستثمار مرتفع المخاطر يطلب فيه المستثمر عوائد أعلى لتغطية المخاوف من تلك المخاطر . (Ghaly & Others , 2015)

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني ف 2/2 المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تحقيق صافي قيمة حالية موجبة والتوجه بالقرار الاستثماري من حيث توفير المعلومات التي تعيد في تقييم كفاءة مدير الاستثمار " .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح عن مسؤولية المراجع الخارجي عن مدى تحديد وتقييم مخاطر
وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم واحد الإفصاح عن
مسئولية المراجع الخارجي في تقريره عن مدى تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في
القوائم المالية ، بينما يأخذ الرقم صفر حالة عدم وجود مثل ذلك الإفصاح .

ويتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من خلال استخدام متغير وهمي يعكس
التناسق بين صافي التدفقات النقدية من الاستثمار ومجموع صافي التدفقات النقدية من التمويل
والتشغيل ، فإذا كانت نسبة صافي التدفقات النقدية من الاستثمار إلى مجموع صافي التدفقات
النقدية من التمويل والتشغيل فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم واحد والعكس يأخذ الرقم صفر .

(3) تقييم المراجع الخارجي للسياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية : إن ذكر المراجع
الخارجي في تقريره في فقرة مسؤولية المراجع الخارجي مسؤوليته عن تقييم مدى ملاءمة السياسات
المحاسبية ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المرتبطة بها والتي أعدتها الإدارة أحد
الاعتبارات الرئيسية التي يراعيها المستثمر في توجيه استثماراته (عبد العزيز ، 2019)

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث ف 3/2 المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي : "
هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تقييم المراجع الخارجي للسياسات المحاسبية والتوجه
بالقرار الاستثماري من حيث توفير المعلومات التي تفيد في تقييم كفاءة مدير الاستثمار " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح عن تقييم المراجع الخارجي للسياسات المحاسبية في إعداد
القوائم المالية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم واحد عند توافر ذلك الإفصاح ، بينما يأخذ الرقم
صفر حالة عدم وجود مثل ذلك الإفصاح .

كما يتم قياس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي للمستثمرين من خلال استخدام
متغير وهمي يعكس التناسق بين صافي التدفقات النقدية من الاستثمار ومجموع صافي التدفقات
النقدية من التمويل والتشغيل ، فإذا كانت نسبة صافي التدفقات النقدية من الاستثمار إلى مجموع
صافي التدفقات النقدية من التمويل والتشغيل فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم واحد والعكس يأخذ
الرقم صفر .

ويتمثل نموذج البحث الذي يعكس الفرض الثاني فيما يلي :

$$IE = f (DREAR)$$

$$DREAR = AVG (X_{2/1} + X_{2/2} + X_{2/3})$$

حيث :

DREAR : الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي .

IE : كفاءة الاستثمار .

X_{2/1} : تحقيق صافي قيمة حالية موجبة .

X_{2/2} : ذكر مسئولية المراجع الخارجي عن مدى تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية .

X_{2/3} : تقييم المراجع الخارجي للسياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية .

7 / 4 : تحليل العلاقة بين آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم والدور التوجيهي له وبين كفاءة قرارات الاستثمار واشتقاق الفرض الثالث للبحث : في ضوء تحليل العلاقة بين آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم والدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي وكفاءة قرارات الاستثمار يشير الباحث إلى عدة نقاط وذلك على النحو التالي :

(1) حجم مكتب المراجعة : توصلت دراسة (Abdollahi & Others , 2020) إلى أن تقرير المراجعة الصادر من مكتب مراجعة كبير الحجم يمثل ضمان للمستثمر حيث أنه تقرير محايد ومتكامل وخالي من الأخطاء حيث أن تلك المكاتب أقل اعتمادية في الإيرادات الإجمالية على عميل معين أو عدد معين من العملاء ؛ وبالتالي لا تستجيب لرغبات العميل عند قيام إدارته بإدارة الأرباح ، كما أنها تتمتع بسمعة جيدة حيث أنها تسعى إلى المحافظة على الاسم أو العلامة التجارية لها وتكلفة خسائر الشهرة لتلك المكاتب الكثير ، كما أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تتفوق الكثير من الموارد لتدريب المراجعين لديها على تكنولوجيا المعلومات .

وتسعى مكاتب المراجعة كبيرة الحجم إلى تقديم خدمات المراجعة للعملاء أكثر جودة وأكثر موثوقية ويخفض ذلك من احتمالية أن تتضمن القوائم المالية غشاً أو تدليساً (Chen & Others , 2014) ، ولا تتأثر تلك المكاتب بانخفاض عدد العملاء ، ولديها برامج جاهزة يمكن استخدامها في مراجعة أكثر من منشأة ومن ثم امكانية الاستفادة من وفورات الحجم ، وتجدر الإشارة إلى أن تقرير المراجعة الصادر من مكتب مراجعة كبير الحجم له تأثير على عائد السهم بغض النظر عن المعلومات المنشورة بالتقارير المالية . (Abid & Others , 2018)

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
ويشير الباحث إلى أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تحرص على الالتزام بمحددات
ومكونات تقرير المراجعة الصادرة عنها مستخدمة ألفاظ وكلمات ثابتة تزيد من قابلية ذلك التقرير
للفهم مما يزيد من أثر الدور التوجيهي له من خلال التوجه بالقرار الاستثماري من حيث توفير
المعلومات التي تفيد في تقييم كفاءة مدير الاستثمار .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الأول ف 1/3 المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث كما يلي : "
هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين أثر حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين قابلية
تقرير المراجع الخارجي والدور التوجيهي له من خلال التوجه بالقرار الاستثماري وبين كفاءة
الاستثمار " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن اشتراك مكتب المراجعة في الأعمال العامة والشراكة مع مكتب مراجعة
دولي كمقياس لحجم المكتب ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير
وهي يأخذ الرقم (2) في حالة اشتراك مكتب المراجعة في الأعمال العامة والشراكة مع مكتب
مراجعة دولي ، بينما يأخذ الرقم (1) في حالة اشتراك مكتب المراجعة في الأعمال العامة أو
الشراكة مع مكتب مراجعة دولي ، ويأخذ الرقم صفر في حالة عدم كون المكتب كبير الحجم .

وقامت دراسة (الصايغ وعبد المجيد ، 2015) بقياس كفاءة الاستثمار من خلال المقارنة
بين الاستثمارات الفعلية لمنشأة معينة في سنة معينة ، والحجم الأمثل للاستثمار المتوقع لتلك
المنشأة في نفس السنة ، ويتم تقدير حجم الاستثمار المتوقع من خلال التغير في الإيرادات أو
التغير في الأصول من سنة لأخرى ويقاس الاستثمار الفعلي بالمعادلة التالية :

الاستثمار الفعلي = (الاستثمارات الجديدة في الأصول الثابتة + الاستثمارات طويلة الأجل +
نفقات البحوث والتطوير - مبيعات الأصول الثابتة - مبيعات الاستثمارات طويلة الأجل) ÷
إجمالي الاستثمارات طويلة الأجل .

وتقاس كفاءة الاستثمار في الدراسة التطبيقية من خلال استخدام متغير وهمي يأخذ الرقم
(1) في حالة انخفاض أي من الزيادة في الاستثمار أو النقص في الاستثمار عن نسبة 10 % من
الاستثمارات الفعلية ، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة الزيادة عن تلك النسبة .

(2) الإفصاح عن المراجع الشريك : ألزم معيار المراجعة الدولي ISA 700 الصادر عام 2015
منشآت المحاسبة والمراجعة بالإفصاح عن اسم المراجع الشريك الفاحص أو توقيعه على تقرير
المراجع الخارجي، حيث يزيد ذلك من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في التقارير المالية بشكل
عام وفي مصداقية تقرير المراجع الخارجي بشكل خاص . (جمعه ، 2020)

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
إن الإفصاح عن المراجع الشريك الفاحص يؤثر إيجاباً على جودة المراجعة من خلال
تخفيض آثار الاستحقاقات الاختيارية وارتفاع معدل إصدار التقارير المتحفظة ، وزيادة احتمال
اكتشاف ضعف نظام الرقابة الداخلية (Azizkhani , M & Others , 2013) ، كما أنه يؤدي
إلى زيادة شفافية عملية المراجعة والقابلية لمساءلة شريك المراجعة . (Chi & Others , 2019)
ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني ف 2 / 3 المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث كما يلي : "
هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين أثر الإفصاح عن المراجع الشريك الفاحص على
العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له من خلال الدور التحليلي
لأسباب إصدار تقرير مراجعة نظيف أو سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي وبين كفاءة
الاستثمار " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة ،
ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (1) في حالة
الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة ، بينما يأخذ الرقم صفر في
حالة عدم الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة ، وتقاس كفاءة
الاستثمار بالفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة .

(3) نوع تقرير المراجع الخارجي : يعتبر هذا التقرير المنتج النهائي لعملية المراجعة وما تم تجميعه
وتحليله من أدلة الاثبات ، وقد يصدر المراجع الخارجي تقريراً نظيفاً أو متحفظاً أو سلبياً أو قد
يمتنع عن إبداء الرأي (Abid & Others , 2018) تعتبر العلاقة بين نوع تقرير المراجع
الخارجي .

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث ف 3 / 3 المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث كما يلي : "
هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين أثر نوع تقرير المراجع الخارجي على العلاقة بين
قابلية هذا التقرير للفهم والدور التوجيهي له من خلال الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة
نظيف أو سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي وبين كفاءة الاستثمار " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل
الإحصائي للبيانات بشأن نوع تقرير المراجع الخارجي (نظيف - متحفظ - سلبي - الامتناع عن
إبداء الرأي) ، ويتم قياس هذا المتغير في الدراسة التطبيقية باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (1)
في حالة الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة ، بينما يأخذ الرقم
صفر في حالة عدم الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
كما يتم قياس الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع
عن إبداء باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم (2) إذا كان التقرير نظيفاً ، بينما يأخذ الرقم (1) إذا
كان التقرير متحفظاً ، ويأخذ الرقم صفر إذا كان التقرير متحفظاً أو امتنع عن إبداء الرأي .

يخلص الباحث مما سبق إلى أن هناك آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير
المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه على كفاءة الاستثمار ، لذلك يتم اشتقاق الفرض الثالث
ف للبحث كما يلي : " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المعدلة للعلاقة بين
قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار .

ويتمثل نموذج البحث الذي يعكس الفرض الثالث فيما يلي :

$$IE = f (MVs)$$

$$ECHV = AVG (X_{3/1} + X_{3/2} + X_{3/3})$$

حيث :

MVs : آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم والدور التوجيهي له وبين كفاءة
قرارات الاستثمار .

IE : كفاءة الاستثمار .

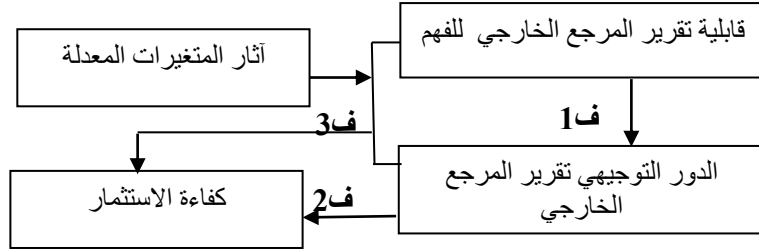
X_{3/1} : حجم مكتب المراجعة .

X_{3/2} : الإفصاح عن المراجع الشريك .

X_{3/3} : نوع تقرير المراجع الخارجي .

5 / 7 : منهجية البحث : سار البحث في شقه الأول كدراسة نظرية مكنت الباحث من اشتقاق
الفروض الرئيسية للبحث وما ينبثق منها من فروض فرعية ، ويسير البحث في شقه الثاني كدراسة
تطبيقية تتضمن الأركان التالية :

1 / 5 / 7 : نموذج البحث : يقوم نموذج البحث على ثلاثة فروض : الفرض الأول يختبر
العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم كمتغير مستقل ودوره التوجيهي لمستخدميه كمتغير
تابع ، أما الفرض الثاني فيختبر العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه
(كمتغير وسيط) وكفاءة الاستثمار كمتغير تابع ، في حين يختبر الفرض الثالث العلاقة بين
آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين
كفاءة الاستثمار ، ويعبر الباحث عن نموذج البحث في الشكل التالي :



7 / 5 / 2 : مجتمع وعينة الدراسة وتجميع البيانات : يتمثل مجتمع الدراسة في عينة مكونة من 50 تقرير من تقارير المراجع الخارجي للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية متضمنة مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ، ومكاتب مراجعة متوسطة الحجم ، ومكاتب مراجعة كبيرة الحجم ، والقوائم المالية للمنشآت المرفقة مع تقرير المراجع الخارجي بواقع ست مشاهدات لكل تقرير خلال الفترة من 2016 حتى 2021 ؛ وبالتالي بلغ إجمالي عدد المشاهدات 300 مشاهدة .

ولاختبار فروض البحث التي تعكس تحليل طبيعة العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له وآثار المتغيرات المعدلة لتلك العلاقة على كفاءة الاستثمار حصل الباحث على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية من التقرير السنوي للشركات وما يتضمنه من تقرير المراجعة والقوائم المالية السنوية وما تتضمنه من إيضاحات متممة لها ، كما حصل الباحث على بيانات الدراسة التطبيقية من موقع البورصة المصرية <https://www.egx.com.eg/ar/homepage-as> ، وموقع معلومات مباشر <https://www.mubasher-info/countries/e> ، وموقع مصر لنشر المعلومات <https://www.egidegypt.com/arabi/c>

وتتمثل المتغيرات الرقابية التي يتم تجميع البيانات عنها فيما يلي :

أولاً : متغيرات تعكس الفرض الأول للدراسة : تتمثل تلك المتغيرات فيما يلي :

(1) تتمثل المؤشرات التي تعكس محتويات تقرير المراجع الخارجي في الدراسة التطبيقية فيما يلي :

1/1 : مؤشرات تعكس ذكر أسماء القوائم المالية التي يتم التقرير عنها وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الأول الجزء الأول ف 1/1/1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل تلك المؤشرات في كل من الإفصاح عن أسماء القوائم المالية التي يتم التقرير عنها في تقرير المراجع الخارجي ، واتجاه صافي الربح كقياس لكفاءة الأداء التشغيلي ، واتجاه صافي الأصول كقياس لكفاءة الأداء التمويلي والاستثماري ، واتجاه التدفقات النقدية والتي تعكس تقييم النشاط الاستثماري والتمويلي والتشغيلي ، واتجاه رأس المال كقياس لكفاءة النشاط التمويلي .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
2/1 : مؤشرات تعكس اسم وتوقيع كل من المراجع الرئيسي والمراجع الشريك المتعهد وذلك
لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الثاني الجزء الأول ف 2/1/1 المنبثق من الفرض
الرئيسي الأول، وتتمثل في كل من الإفصاح عن اسم وتوقيع كل من المراجع الرئيسي والمراجع
الشريك المتعهد ، والدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي في ظل هذا الفرض الفرعي مع الأخذ
في الاعتبار أثر حجم مكتب المراجعة .

3/1 : مؤشرات تعكس الإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي
للفرض الفرعي الثالث الجزء الأول ف 3/1/1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل
من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الأمور الرئيسية للمراجعة ، والدور التوجيهي لتقرير
المراجع الخارجي في هذا الفرض الفرعي .

4/1 : مؤشرات تعكس متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات تقرير المراجع للسنة السابقة ، وذلك
لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الرابع الجزء الأول ف 4/1/1 المنبثق من الفرض
الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الاستحقاقات
الاختيارية ، والإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييم فرضية استمرارية المنشأة .

5/1 : مؤشرات تعكس الإفصاح عن تاريخ إصدار التقرير وبداية ونهاية الفترة المالية محل
الفحص ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الخامس الجزء الأول ف 5/1/1
المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن
تاريخ إصدار التقرير وبداية ونهاية الفترة المالية محل الفحص ، وعدد القضايا المرفوعة ضد مكتب
المراجعة .

6/1 : مؤشرات تعكس أساس إبداء رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية ، وذلك لاختبار
التحقق الإحصائي للفرض الفرعي السادس الجزء الأول ف 6/1/1 المنبثق من الفرض الرئيسي
الأول ، وتتمثل في كل من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الأساس الذي اعتمد عليه
المراجع الخارجي في تكوين رأيه بشأن القوائم المالية ، والدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير
مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .

7/1 : مؤشرات تعكس رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي
للفرض الفرعي السابع الجزء الأول ف 7/1/1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل
من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الرأي في القوائم المالية ، والدور التحليلي لأسباب
إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
8/1 : مؤشرات تعكس مسؤوليات كل من المراجع الخارجي والإدارة ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الثامن الجزء الأول ف 8 / 1 / 1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن مسؤولية كل من الإدارة والمراجع الخارجي ، والتوجه بالأداء الإداري وبالقرار الاستثماري .

9/1 : مؤشرات تعكس مدى كفاية وملاءمة دليل المرجعة لتكوين الرأي ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي التاسع الجزء الأول ف 9 / 1 / 1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن مدى كفاية دليل المرجعة لتكوين الرأي ، والدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .

10/1 : مؤشرات تعكس اسم مكتب المراجعة واسم التقرير والذي يتضمن كلمة مستقل ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي العاشر الجزء الأول ف 10 / 1 / 1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن اسم مكتب المراجعة واسم التقرير والذي يتضمن كلمة مستقل ، والدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .

11/1 : مؤشرات تعكس الإفصاح عن تقييم المراجع الخارجي لنظام المعلومات بالمنشأة محل المراجعة ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الحادي عشر الجزء الأول ف 11 / 1 / 1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييم المراجع الخارجي لنظام المعلومات بالمنشأة محل المراجعة ، والإفصاح عن التوجه بالقرار الاستثماري والتوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .

12/1 : مؤشرات تعكس الشرح المختصر للمصطلحات المستخدمة في تقرير المراجع الخارجي ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الثاني عشر الجزء الأول ف 12 / 1 / 1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن شرح مختصر للمصطلحات المستخدمة في ذلك التقرير ، والدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي بشأن الإفصاح في ذلك التقرير شرح مختصر للمصطلحات المستخدمة .

13/1 : مؤشرات تعكس الإفصاح عن تقييم المراجع الخارجي لقدرة المنشأة على الاستمرار ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الثالث عشر الجزء الأول ف 13 / 1 / 1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل من الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييمه لفرضية استمرارية المنشأة ، والدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي من خلال التحليل

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
الإحصائي للبيانات بشأن الإفصاح في ذلك التقرير عن مؤشرات استمرارية المنشأة محل
المراجعة .

(2) تتمثل المؤشرات التي تعكس شكل الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي في الدراسة التطبيقية
فيما يلي :

1/2 : مؤشرات تعكس طول تقرير المراجع الخارجي ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض
الفرعي الأول الجزء الثاني ف 1/2/1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل من
المتوسط المرجح لطول تقرير المراجع الخارجي النموذجي ، والدور النفسي لتقرير المراجع
الخارجي .

2/2 : مؤشرات تعكس الثبات في عرض فقرات تقرير المراجع الخارجي ، وذلك لاختبار التحقق
الإحصائي للفرض الفرعي الثاني عشر الجزء الثاني ف 2/2/1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول
، وتتمثل في الثبات في عرض فقرات تقرير المراجع الخارجي ، والدور النفسي لتقرير المراجع
الخارجي .

3/2 : مؤشرات تعكس ذكر أسماء القوائم المالية التي تمت مراجعتها في فقرة المقدمة حسب ترتيب
العلاقات الترتيبية بين تلك القوائم ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الثالث الجزء
الثاني ف 3/2/1 المنبثق من الفرض الرئيسي الأول ، وتتمثل في كل من ذكر أسماء القوائم المالية
التي تمت مراجعتها في فقرة المقدمة حسب ترتيب العلاقات الترتيبية بينها ، والدور النفسي لتقرير
المراجع الخارجي .

4/2 : مؤشر يعكس عرض مسؤوليات المراجع الخارجي في صلب تقريره أو في تقرير مستقل ،
وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الرابع الجزء الثاني ف 4/2/1 المنبثق من الفرض
الرئيسي الأول ويتمثل في الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو
الامتناع عن إبداء الرأي .

ثانياً : متغيرات تعكس الفرض الثاني للدراسة : تتمثل تلك المتغيرات فيما يلي :

(1) مؤشر يعكس تحقيق صافي قيمة حالية موجبة وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض
الفرعي الأول 1/2 المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني والذي يعكس الدور التوجيهي لتقرير المراجع
الخارجي نحو الاستثمارات مقاساً في ذلك بمعدل نمو المبيعات .

(2) مؤشرات تعكس ذكر مسؤولية المراجع الخارجي عن مدى تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات
جوهرية في القوائم المالية ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الثاني ف 2/2 المنبثق
من الفرض الرئيسي الثاني ، وتتمثل تلك المؤشرات في كل من الإفصاح عن مسؤولية المراجع

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
الخارجي عن مدى تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية ، والتناسق بين
صافي التدفقات النقدية من الاستثمار ومجموع صافي التدفقات النقدية من التمويل والتشغيل .

(3) مؤشرات تعكس تقييم المراجع الخارجي للسياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية ، وذلك
لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الثالث ف 2/3 المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني ،
وتتمثل في الإفصاح عن تقييم المراجع الخارجي للسياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية ،
والتناسق بين صافي التدفقات النقدية من الاستثمار ومجموع صافي التدفقات النقدية من التمويل
والتشغيل .

ثالثاً : متغيرات تعكس الفرض الثالث للدراسة : تتمثل تلك المتغيرات فيما يلي :

(1) مؤشرات تعكس حجم مكتب المراجعة ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض الفرعي الأول
في 1/3 المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث والذي يعكس أثر حجم مكتب المراجعة كمتغير معدل
على العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي والدور التوجيهي له من خلال التوجه بالقرار
الاستثماري وبين كفاءة الاستثمار ، وتتمثل تلك المؤشرات في اشتراك مكتب المراجعة في الأعمال
العامة والشراكة مع مكتب مراجعة دولي كمقياس لحجم المكتب كمتغير معدل ، والفرق بين
الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة كمقياس لكفاءة الاستثمار .

(2) مؤشرات تعكس الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي
للفرض الفرعي الثاني في 2/3 المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث والذي يعكس أثر حجم مكتب
المراجعة كمتغير معدل على العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي والدور التوجيهي له من
خلال التوجه بالقرار الاستثماري وبين كفاءة الاستثمار ، وتتمثل تلك المؤشرات في كل من
الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقعه على تقرير المراجعة ، والفرق بين الاستثمارات
الفعلية والاستثمارات المتوقعة كمقياس لكفاءة الاستثمار .

(3) مؤشرات تعكس نوع تقرير المراجع الخارجي ، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي للفرض
الفرعي الثالث في 3/3 المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث والذي يعكس أثر نوع تقرير المراجع
الخارجي كمتغير معدل على العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي والدور التوجيهي له من
خلال التوجه بالقرار الاستثماري وبين كفاءة الاستثمار ، وتتمثل تلك المؤشرات في كل من نوع
تقرير المراجع الخارجي (نظيف - متحفظ - سلبي - الامتناع عن ابداء الرأي) ، والفرق بين
الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة كمقياس لكفاءة الاستثمار .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
3 / 5 / 7 : مجتمع وعينة الدراسة وتجميع البيانات : يتمثل مجتمع الدراسة في عينة تتضمن عدد 50 تقرير من تقارير المراجع الخارجي للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية متضمنة مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ، ومكاتب مراجعة متوسطة الحجم ، ومكاتب مراجعة كبيرة الحجم ، والقوائم المالية للمنشآت المرفقة مع تقرير المراجع الخارجي بواقع ست مشاهدات لكل تقرير خلال الفترة من 2016 حتى 2021 ؛ وبالتالي بلغ إجمالي عدد المشاهدات 300 مشاهدة .

4 / 5 / 7 : التحليل الإحصائي الأساسي ونتائج اختبار الفروض : قام الباحث بإجراء التحليل الأساسي لاختبار الفروض التي تعكس آثار طبيعة العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه ، وآثار المتغيرات المعدلة على تلك العلاقة ، وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار وذلك في عدد 50 تقرير من تقارير المراجع الخارجي للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية وذلك كما يلي :

1 / 4 / 5 / 7 : توصيف عينة البحث واختبار صلاحية البيانات للتحليل : يتم ذلك من خلال استخدام المقاييس الإحصائية الوصفية (المتوسط الحسابي - الوسيط - الانحراف المعياري - معامل الالتواء - معامل التفرطح) كما بالجدول رقم (1) بملاحق البحث ، كما يوضح هذا الجدول ما يلي :

(1) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم (كمتغير مستقل) والدور التوجيهي له (كمتغير تابع) وفقاً للأهمية النسبية (القيمة الأقل في معامل الاختلاف صاحبة أعلى أهمية نسبية) كما يلي :

أ- الإفصاح عن أسماء القوائم المالية التي يتم التقرير عنها في تقرير المراجع الخارجي .

ب- الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن اسم مكتب المراجعة واسم التقرير والذي يتضمن كلمة مستقل .

ج- الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييمه لفرضية استمرارية المنشأة .

(2) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي في الفرض الأول وفقاً للأهمية النسبية كما يلي :

أ- الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي مع الأخذ في الاعتبار أثر حجم مكتب المراجعة .

ب- عدد القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة .

ج- اتجاه صافي الأصول كمقياس لكفاءة الأداء التمويلي والاستثماري .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود

د- اتجاه صافي الربح كمقياس لكفاءة الأداء التشغيلي .

(3) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي للفهم (كمتغير مستقل) وكفاءة الاستثمار (كمتغير تابع) وفقاً للأهمية النسبية كما يلي :

أ- معدل نمو المبيعات .

ب- مسئولية المراجع الخارجي عن مدى تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية .

(4) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس كفاءة الاستثمار في الفرض الثاني وفقاً للأهمية النسبية كما يلي :

أ- التناسق بين صافي التدفقات النقدية من الاستثمار ومجموع صافي التدفقات النقدية من التمويل والتشغيل .

ب- معدل نمو المبيعات .

(5) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية لتقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي (كمتغير مستقل) وكفاءة الاستثمار (كمتغير تابع) وفقاً للأهمية النسبية كما يلي :

أ- الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقعه على تقرير المراجعة .

ب- اشتراك مكتب المراجعة في الأعمال العامة والشراكة مع مكتب مراجعة دولي كمتغير معدل .

(6) يتمثل المؤشر الذي يعكس كفاءة الاستثمار في الفرض الثالث في الفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة كمقياس لكفاءة الاستثمار .

2 / 4 / 5 / 7 : قياس مدى صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي : يتم قياس تلك الصلاحية من خلال إجراء اختبار jarque – Bera لقياس اعتدالية مؤشرات البحث حيث أنه إذا كانت p value أكبر من 0,05 دل ذلك على اعتدالية التوزيع لمؤشر القياس ، ويوضح الجدول رقم (1) بملاحق البحث عدم اعتدالية توزيع بعض المؤشرات والتي تقل فيها قيمة p – value عن 0,05 وهي المؤشرات أكواد د ت 3/1 ، م 2/1 ، م 3/1 ، م 5/1 ، د ت 14/1 ، د ت 1/2 وذلك بمستوى معنوية أقل من 0,05 ، واعتدالية باقي المؤشرات .

3 / 4 / 5 / 7 : اختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث : استخدم الباحث لاختبار صحة فروض البحث نماذج السلاسل الزمنية المقطعية والتي تتضمن نموذج التأثيرات الثابتة fixed effects model والذي يحدد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في الفرض كما

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
يقيس نسبة تأثير المتغير المستقل والمتغير التابع ، ونموذج التأثيرات العشوائية random effects model والذي يحدد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في الفرض كما يقيس نسبة تأثير المتغير المستقل والمتغير التابع ، واختبار Hausman والذي يحدد أي من النموذجين السابقين أفضل في التنبؤ بالعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، ويتم اختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث باستخدام تلك النماذج كما يلي :

1 / 3 / 4 / 5 / 7 : اختبار التحقق الإحصائي للفرض الأول والذي يعكس العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له كما يلي :

(1) باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة : يقوم هذا النموذج على أنه إذا كانت قيمة المتغير المستقل أقل من 0,05 فإن هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع وقبول الفرض البديل ، أما إذا كانت قيمة المتغير المستقل أكبر من 0,05 فإنه ليس هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع وقبول الفرض العدم ، ويوضح جدول (2) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي 0,0121 فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له وقبول الفرض البديل .

كما يوضح الجدول رقم (2) أن قيمة R - square هي 0,12654 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 12,654 % من التغير الكلي في المتغير التابع ، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في المعادلة ، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن متغيرات النموذج ، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج التأثيرات الثابتة .

وبإجراء اختبار Durbin - Watson test لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation أوضح الجدول رقم (2) أن القيمة المحسوبة 39,019909 الحدين (1,64 ، 1,7) أي تقع خارج الحد الأعلى مما يعني قبول فرض العدم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج .

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية ، ويقوم هذا الاختبار على أنه إذا كانت قيمة p-value أكبر من 0,05 فإن ذلك يعني قلة الأخطاء وليس هناك ارتباط بين البواقي والعكس صحيح ، ويوضح الجدول رقم (2) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي 79,44110 ويعني ذلك عدم وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
(2) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية : يقوم هذا النموذج على أنه إذا كانت قيمة المتغير المستقل أقل من 0,05 فإن هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع وقبول الفرض البديل ، أما إذا كانت قيمة المتغير المستقل أكبر من 0,05 فإنه ليس هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع وقبول الفرض العدم ، ويوضح الجدول رقم (3) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي -10,63 فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له .

كما يوضح الجدول رقم (3) أن قيمة R - square هي 61,64775 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 61,65 % من التغير الكلي في المتغير التابع ، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في المعادلة ، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن متغيرات النموذج ، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج التأثيرات الثابتة .

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية ، ويقوم هذا الاختبار على أنه إذا كانت قيمة p-value أكبر من 0,05 فإن ذلك يعني قلة الأخطاء وليس هناك ارتباط بين البواقي والعكس صحيح ، ويوضح الجدول رقم (3) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي 0,934510 ويعني ذلك عدم وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له .

ج- باستخدام اختبار Hausman : يستخدم هذا الاختبار لتحديد أي من النموذجين السابقين أفضل في التنبؤ بالعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، ويقوم هذا الاختبار على أنه إذا كانت p- value أقل من 0,05 فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة ، أما إذا كانت تلك القيمة أكبر من 0,05 فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات العشوائية ، ويوضح الجدول رقم (3) بملاحق البحث أن قيمة p- value هي 0,934510 أي أقل من 0,05 فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات العشوائية والتي تشير إلى قبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له .

2 / 3 / 4 / 5 / 7 : اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثاني والذي يعكس العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير وكفاءة الاستثمار كما يلي :

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
(1) باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة : يوضح الجدول رقم (4) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي 0,0099 فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي وكفاءة الاستثمار .

كما يوضح الجدول رقم (4) بملاحق البحث أن قيمة R - square هي 31244,0 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 31,224 % من التغير الكلي في المتغير التابع ، وبإجراء اختبار Durbin - Watson test لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation أوضح الجدول رقم (4) أن القيمة المحسوبة 1,87341 وهي تقع بين (1,64 ، 1,7) أي تقع داخل الحد الحدين مما يعني قبول الفرض البديل بوجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج .

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية ، ويوضح الجدول رقم (4) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي 48,6100 ويعني ذلك عدم وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي وكفاءة الاستثمار .

(2) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية : حيث أن قيمة المتغير المستقل هي 0,0061 فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي وكفاءة الاستثمار ، ويوضح الجدول رقم (5) بملاحق البحث أن قيمة R - square هي 0,449617 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 44,96 % من التغير الكلي في المتغير التابع .

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية ، ويوضح الجدول رقم (5) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي 32555,0 ويعني ذلك عدم وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي وكفاءة الاستثمار .

ج- باستخدام اختبار Hausman : يوضح الجدول رقم (5) بملاحق البحث أن قيمة كانت قيمة p- value هي 0,974321 أي أكبر من 0,05 فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات العشوائية والتي تشير إلى قبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة .

3 / 3 / 4 / 5 / 7 : اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثالث والذي يعكس العلاقة بين آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار كما يلي :

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
(1) باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة : يوضح الجدول رقم (6) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي - 4,36 فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار ، ويوضح الجدول رقم (6) بملاحق البحث أن قيمة R - square هي 92,0310 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 92,031 % من التغير الكلي في المتغير التابع .

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية ، ويوضح الجدول رقم (6) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي 026,0 ويعني ذلك وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار .
(2) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية : يوضح الجدول رقم (7) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي 0,02 فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار .

وباستخدام اختبار Hausman : وحيث أن قيمة p- value هي 1,048 أي أكبر من 0,05 فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة والتي تشير إلى قبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار .

4 / 4 / 5 / 7 : اختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث باستخدام اختبار kendall's tau
كما يلي :

1 / 4 / 4 / 5 / 7 : اختبار الارتباط بين مؤشرات الفرض الأول وذلك من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (8) بملاحق البحث حيث يتم ترتيب علاقات الارتباط حسب أهميتها النسبية وذلك كما يلي :

(1) تأتي علاقة الارتباط الأولى بين المؤشر م_{2/1} ، د ت 4/1 حيث يوجد ارتباط طردي قوي قيمته 0,8932 لذلك تبدو أهمية تحقيق التكامل بين الإفصاح عن اسم وتوقيع كل من المراجع الرئيسي والمراجع الشريك المتعهد الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي مع الأخذ في الاعتبار أثر حجم مكتب المراجعة .

(2) تأتي علاقة الارتباط الثانية بين المؤشر م_{11/1} ، د ت 13/1 حيث يوجد ارتباط طردي قوي قيمته 0,8747 لذلك يوصي الباحث بضرورة تحقيق التكامل بين الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
عن تقييم المراجع الخارجي لنظام المعلومات بالمنشأة محل المراجعة بما يدعم التوجه بالقرار
الاستثماري والتوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .

(3) تأتي علاقة الارتباط الثالثة بين المؤشر م8/1 ، د ت 9/1 حيث يوجد ارتباط طردي قوي قيمته
0,8620 لذلك يوصي الباحث بضرورة تحقيق التكامل بين الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي
عن الأمور الرئيسية للمراجعة الدور التوجيهي في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وبين التوجه
بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .

(4) تأتي علاقة الارتباط الرابعة بين المؤشر م8/1 ، د ت 9/1 حيث يوجد ارتباط طردي قوي قيمته
0,8393 لذلك يوصي الباحث بضرورة الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن مسؤولية كل من
الإدارة والمراجع الخارجي في تدعيم الدور التحليلي لتقرير المراجع الخارجي في تحليل أسباب
إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن ابداء الرأي .

2 / 4 / 4 / 5 / 7 : اختبار الارتباط بين مؤشرات الفرض الثاني وذلك من خلال تحليل بيانات
الجدول رقم (9) بملاحق البحث حيث يتم ترتيب علاقات الارتباط حسب أهميتها النسبية وذلك كما
يلي :

(1) تأتي علاقة الارتباط الأولى بين المؤشر د ت3/2 ، ف1/2 حيث يوجد ارتباط طردي قوي قيمته
0,9360 لذلك تبدو أهمية تحقيق التكامل بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي نحو
الاستثمارات مقاساً في ذلك بمعدل نمو المبيعات وبين كفاءة الاستثمار مقاسة بمعدل نمو
المبيعات .

(2) تأتي علاقة الارتباط الثانية بين المؤشر د ت2/3 ، د ت3/3 حيث يوجد ارتباط طردي قوي قيمته
0,8522 لذلك تبدو أهمية الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي في تحقيق التناسق بين صافي
التدفقات النقدية من الاستثمار ومجموع صافي التدفقات النقدية من التمويل والتشغيل وتحسين
كفاءة الاستثمار ممثلة في الفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة .

3 / 4 / 4 / 5 / 7 : اختبار الارتباط بين مؤشرات الفرض الثالث وذلك من خلال تحليل بيانات
الجدول رقم (10) بملاحق البحث حيث يتم ترتيب علاقات الارتباط حسب أهميتها النسبية وذلك
كما يلي :

(1) تأتي علاقة الارتباط الأولى بين المؤشر ف2/3 ، د ت3/4 حيث يوجد ارتباط طردي قوي قيمته
0,8571 لذلك تبدو أهمية التكامل بين الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقعه على
تقرير المراجعة (كمتغير معدل) في تحقيق كفاءة الاستثمار ممثلة في الفرق بين الاستثمارات
الفعلية والاستثمارات المتوقعة .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
(2) تأتي علاقة الارتباط الثانية بين المؤشر ف3/3 ، د ت 2/4 حيث يوجد ارتباط طردي قوي قيمته 0,8624 لذلك تبدو أهمية نوع تقرير المراجع الخارجي كمتغير معدل في تحقيق كفاءة الاستثمار ممثلة في الفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة .

(3) تأتي علاقة الارتباط الثالثة بين المؤشر ف1/3 ، د ت 3/4 حيث يوجد ارتباط طردي قوي قيمته 0,8624 لذلك تبدو أهمية اشتراك مكتب المراجعة في الأعمال العامة والشراكة مع مكتب مراجعة دولي كمتغير معدل في تحقيق كفاءة الاستثمار ممثلة في الفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة .

8 / 5 : نتائج البحث والاجابة عن أسئلته : استهدف البحث تحليل آثار قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه ، وأثر المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه على كفاءة الاستثمار وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية ، وقد تبلورت مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات أمكن الاجابة عليها على النحو التالي :

التساؤل الأول : يتعلق بطبيعة العلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه ، وتم اختبار مؤشرات الفرض الأول والذي يتعلق بهذا التساؤل ، وكانت نتيجة اختبار هذا الفرض وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له .

التساؤل الثاني : يتعلق بطبيعة العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي لمستخدميه وكفاءة الاستثمار ، وتم اختبار مؤشرات الفرض الثاني والذي يتعلق بهذا التساؤل ، وكانت نتيجة اختبار هذا الفرض وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي وكفاءة الاستثمار .

التساؤل الثالث : يتعلق بطبيعة العلاقة بين المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار ، وتم اختبار مؤشرات الفرض الثالث والذي يتعلق بهذا التساؤل ، وكانت نتيجة اختبار هذا الفرض وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار .

وتتمثل نتائج البحث فيما يلي :

(1) هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
(2) هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له .

(3) هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين آثار المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية تقرير المراجعة للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه وبين كفاءة الاستثمار .

(4) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي له وفقاً للأهمية النسبية كما يلي :

أ- الإفصاح عن أسماء القوائم المالية التي يتم التقرير عنها في تقرير المراجع الخارجي .

ب- الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن اسم مكتب المراجعة واسم التقرير والذي يتضمن كلمة مستقل .

ج- الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييمه لفرضية استمرارية المنشأة .

(5) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي وفقاً للأهمية النسبية كما يلي :

أ- الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي مع الأخذ في الاعتبار أثر حجم مكتب المراجعة .

ب- عدد القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة .

ج- اتجاه صافي الأصول كقياس لكفاءة الأداء التمويلي والاستثماري .

د- اتجاه صافي الربح كقياس لكفاءة الأداء التشغيلي .

(6) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي للفهم وكفاءة الاستثمار وفقاً للأهمية النسبية كما يلي :

أ- معدل نمو المبيعات .

ب- مسئولية المراجع الخارجي عن مدى تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية .

(7) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس كفاءة الاستثمار وفقاً للأهمية النسبية كما يلي :

أ- التناسق بين صافي التدفقات النقدية من الاستثمار ومجموع صافي التدفقات النقدية من التمويل والتشغيل .

ب- معدل نمو المبيعات .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
(8) يتم ترتيب المؤشرات التي تعكس المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية لتقرير المراجع الخارجي للفهم والدور التوجيهي وكفاءة الاستثمار وفقاً للأهمية النسبية كما يلي :
أ- الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقعه على تقرير المراجعة .

ب- اشتراك مكتب المراجعة في الأعمال العامة والشراكة مع مكتب مراجعة دولي كمتغير معدل .
6 / 8 : توصيات البحث : في ضوء أهداف ومنهجية وحدود البحث وما توصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي :

(1) ضرورة تحقيق التكامل بين الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييم المراجع الخارجي لنظام المعلومات بالمنشأة محل المراجعة بما يدعم التوجه بالقرار الاستثماري والتوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .

(2) ضرورة تحقيق التكامل بين الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الأمور الرئيسية للمراجعة الدور التوجيهي في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وبين التوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .

(3) ضرورة الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن مسئولية كل من الإدارة والمراجع الخارجي في تدعيم الدور التحليلي لتقرير المراجع الخارجي في تحليل أسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن ابداء الرأي .

7 / 8 : مجالات البحث المستقبلية : يعتقد الباحث بجدوى توجيه البحوث المستقبلية في المراجعة نحو تحليل العلاقة بين أسلوب المراجع ومصداقية المعلومات المنشورة في القوائم المالية ، ونحو تحليل العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية .

8 / 8 : قائمة المراجع :

1 / 8 / 8 : المراجع العربية :

(1) الجمهوري ، إيمان عبد الفتاح حسن ، (2019) ، " دور العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في تحسين حوكمة الشركات المصرية دراسة ميدانية " ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، العدد السادس ، يناير .

(2) الصايغ ، عماد سعد محمد وعبد المجيد ، حميدة علي ، 2015 ، " قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية " ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، اتحاد الجامعات المصرية ، جامعة بني سويف ، كلية بني سويف ، قسم المحاسبة ، المجلد الثالث ، العدد الأول .

(3) العبيدي ، رافد كاظم والجاوي ، ناصر محمد ، (2014) ، " تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها - إطار تطبيقي مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 10 ، العدد 39 .

(4) المحيمد ، فهد بن عبد العزيز وأبو النور ، خالد أحمد ، (2020) ، " دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على كفاءة الاستثمار في القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية " ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد رقم 14 ، العدد الأول ، سبتمبر - ديسمبر .

(5) النعيمي ، سعد الله محمد عبيد والبطاط ، منتظر فاضل سعد ، (2022) ، " استخدام نظرية الليمون كمدخل لتفسير كفاءة الاستثمار في الشركات الصناعية السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية " ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد رقم 18 ، العدد رقم 57 .

(6) بريمة ، زين العابدين يس ، (2012) ، " تقرير المراجع الخارجي ودوره في تعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية بمنشآت الأعمال بالسودان " ، المنتدى المصرفي السابع والثمانون ، مركز البحوث والنشر والاستشارات ، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، مايو .

(7) جمعة ، محمد خميس خطاب ، (2020) ، " أثر الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة على جودة المراجعة دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، E- mail address:mohzaytoun@com.dmu-edu

(8) راشد ، محمد ابراهيم محمد ، (2020) ، " أثر اختلاف مداخل المراجعة الخارجية على قابلية فقرة الرأي والفقرات الإيضاحية بتقرير مراقب الحسابات للقراءة - دراسة تطبيقية على

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد الرابع ،
العدد الثالث ، سبتمبر .

(9) طنطاوي ، سعاد ، (2021) ، " تأثير قابلية القوائم المالية للقراءة على أتعاب وتأخر تقرير
المراجع الخارجي : دراسة تطبيقية " ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، اتحاد الجامعات المصرية ،
العدد الثاني .

(10) عامر ، أمل زكريا وآخرون ، (2016) ، " كفاءة الاستثمار العام في مصر المحددات
والفرص وإمكانيات التحسين " ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 274 سلسلة علمية محكمة ،
معهد التخطيط القومي ، سبتمبر .

(11) عبد الرازق ، أحمد يسين ، (2019) ، " أثر معايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك
التجارية المقيدة بالبورصة المصرية " ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، العدد السابع ، يوليو .

(12) عبد العزيز ، مروة فوزي ، (2019) ، " تحليل العلاقة بين العناية المهنية للمراجع
الخارجي وجودة التقرير عن القوائم المالية " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة
قناة السويس ، كلية التجارة ، المجلد العاشر ، الجزء الثاني ، العدد الرابع .

(13) عيسى ، سمير كامل محمد ، (2008) ، " أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات
إدارة الأرباح دراسة تطبيقية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد الخامس والأربعون ،
العدد الثاني .

(14) فرحان ، مهند وحسون ، ليث نعمان ، (2022) ، " التخصص القطاعي للمدقق وكفاءة
الاستثمار بتوسيط حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية " ، مجلة
تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد رقم 18 ، العدد رقم 57 .

(15) متولي ، مصطفى ذكي حسن ، (2020) ، " انعكاسات تعديل تقرير المراجع الخارجي
على قرارات المستثمرين " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس ، كلية
التجارة ، المجلد الحادي عشر ، الجزء الأول ، العدد الثاني .

(16) محمد ، نهى محمد ذكي ، (2022) ، " العلاقة بين قابلية القوائم المالية السنوية للقراءة
وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية " ،
مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، المجلد الثالث .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
(17) مختار ، محمد أحمد عبد الله ، (2020) ، " دور التحليل المالي في رفع كفاءة القرارات
الاستثمارية دراسة ميدانية على شركة فابي لمنتجات الألبان بولاية نهر النيل ، مجلة جامعة دنقلا ،
mohammedahmedabdalla@gmail.com

2 / 8 / 8 : المراجع الأجنبية :

- (1) Abdel – Aziz , Yasser M. and Others , (2022) , " The Impact of Joint Audit on Audit Planning Quality – A Field Study " , Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Researches , Vol. 3 m No. 1 , Part 1 , January .
- (2) Abdollahi , Ahmed and Others , (2020) , " Auditor's Report , Auditor's Size and Value Relevance of Accounting Information " , Journal of Applied Accounting Research , July .
- (3) Abdul – Rahman , Onoalapo A. , (2017) , " Effect of Audit Fees on Audit Quality : Evidence from Cement Manufacturing Companies in Nigeria " , Journal of Accounting , Auditing and Finance Research , Vo; 15 , No. 1 , Jan.
- (4) Abid , Ammar and Others , (2018) , " Do Big Four Auditors Always Provide Higher Audit Quality Evidence from Pakistan " , International Journal of Financial Studies , Vol. 6 , No. 58 .
- (5) Agus , Andi and Ghozali , Imam , (2019) , " Mediating Effect of Audit Quality in Relationship Between Auditor Ethics and Litigation : An Empirical Study " , International Journal of Economics and Business Administration , Vol. VII , No. 2 .
- (6) Ali , Zubaidah Mhd and Others , (2019) , " The Mediation Effect of Clients' Satisfaction Between Audit Quality and Auditor Retention of Small and Medium Enterprises (SMES) , International Journal of Accounting , Finance and Business , Vol. 4 , No. 17 , March .
- (7) Asari , S. and Wright , A. , (2012) , " Investore , Auditors and Lenders' Understanding of the Message Covered by the Standard Audit Report on the Financial Statement " , Accounting Horizons , Vol. 26 , N. 2 .
- (8) Auditing & Assurance Standards Board of the Australian Accounting Research Foundation , (2002) , " The Audit Reporting a General Purpose Financial Report " , Aus. 702 , March .
- (9) Azizkhani , M. & Others , (2013) , " Audit Partner Tenure and Cost of Equity Capital " , Auditing : A Journal of Practice & Theory , Vol. 32 , No. 1 .
- (10) Bechir , Chenguel Med and Jouirou , Meriem , (2021) , ' Investment Efficiency and Corporate Govenance : Evidence From Asian Listed Firms

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
" , Journal of Sustainable Finance & Investment , available at :
<http://www.tandfonline-comllpiltsf120>

(11) Bedard , J. and Others , (2014) , " Costs and Benefits of Reporting Key Audit Matters in the Audit Report " , The French International Symposium on Audit Research , available at : <http://documents-escdijon-eu/pdf/cig2014/actesducolloque/bedard-gonther-besacier-schat/-pdf>.

(12) Benlemilh , Mohammed and Bitar , Mohammed , (2018) , " Corporate Social Responsibility and Investment Efficiency " , Journal of Business Ethics , available at : <https://di.org/ao./6-3020-2>

(13) Black , Sea Trade and Development Bank , (2020) , " Financial Statements for The Year ended 31 , Dec. 2020 Together with Auditor's Report " , [eee.deloitte.gr](http://www.deloitte.gr).

(14) Brown , T. and Others , (2015) , (2015) , " The Impact of a Judgment Role and Critical Audit Matters Assessment of Auditor Legal Liability – The Moderating Role of Legal Knowledge " , Working Paper , University of Illinois at Urbana – Champaign .

(15) Carcello , J. V. and Li. C. , (2013) , " Costs and Benefits of Requiring on Engagement Partner Signature : Recent Experience in the United Kingdom " , The Accounting Review , Vol. 88 , No. 5 .

(16) CFA Institute , (2011) , " Usefulness of the Independent Auditor's Report Survey of the CFA Institute Financial Reporting Survey Pool .

(17) Chalmers J. , (2013) , " PWC Comment Letter of FRC Revision to ISALUK and Ireland 700 : Requiring the Auditor's Report to Address Risk of Material Misstatement Materiality And a Summary of Audit Scope .

(18) Chen , Ruiyuan and Others , (2014) , " Do State and Foreign Ownership Affect Investment Efficiency ? Evidence From Privatization " , E-mail : ruiyuan.chen@grad.moore.sc.edu

(19) Chi , W. and Others , (2019) , " The Consequences of Providing Lower Quality Audits at the Engagement Partner Level " , Journal of International Accounting research , Vol.3 , No. 2 .

(20) Corddos , G. s. and Fulopa , M. T. , (2015) , " Understanding Audit Reporting Changes : Introduction of Key Audit Matters " , Accounting and Management Information Systems , Vol., 14 , No. 1 .

(21) Christen , B. E. and Others , (2014) , " Do Audit Matter Paragraphs in the Audit Report Change Non Professional Investors Decision to Investors ? " , A Journal of Practice and Theory , Vol. 33 , No. 4 .

(22) Crucean , Andrea , (2019) , " The Information Content of Auditor Opinion for Users of Financial Statements " Oradea Journal of Business

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي د. حسن شلقامي محمود
and Economics , Vol. IV , No. 2 , Sept. , available at :
<https://www.researchgate.net/publication/336281384> .

(23) Czerney k. and Others , (2014) , " Do Audit Explanatory Language in Unqualified Audit Reports indicate increased Financial Statement Risk ? " , The Accounting Review , Vol. 89 , No. 6 .

(24) Elshafie , Essam , (2022) , The Importance of Reducing Reporting Requirements , Auditor Effort and Auditor Conservation on Audit Quality " , <https://www.emerald.com/insight/1130-69.htm>

(25) Fakhfakg , Mondher , (2015) , " The Readability of International Illustration of Audit's Report : An Advanced Reflection on the Compromise Between Normative Principles and linguistic Requirements " , Journal f Economics , Finance and Administration Science m Vol. 20 , N. 3 .

(26) Fakhfakg , Mondher , (2016) , " Understandability of unmodified Audit Report on Consolidated Financial Statements : A Normative and Advanced Study of the International Normalization " , <https://www.tandfonline.com/lloilobm20> .

(27) Financial Markets Authority , (2021) , " Audit Quality Monitoring Report 1 July 2020 – 30 June 2021 " , Temana Tatai Hokohoko , Nov.

(28) Financial Reporting Council FRC , (2015) , " Audit Quality Practices Aid for Audit Committees " England , May .

(29) Francis , J. and Martin , X. , (2010) , " Accounting Profitability and Timely Loss Recognition " , Journal of Accounting and Economics , Vol. 57 , No. 1 .

(30) Garcia , Juan Manuel and thers , (2015) , " Accounting Conservatism and Firm investment Efficiency " , Journal of Accounting and Economics , available at : <http://dx.doi.org/10.1016/j.jacceco.2015.07.003>

(31) Gimbar , C. and Others , (2016) , " The Effects of Critical Audit Matter Paragraphs and Accounting Standard Precisian on Auditor Liability , The Accounting Review , Vol., 9 , No. 16 .

(32) Ghaly , Mohamed and Others , (2015) , " Institutional Investment Horizons and Jabor Investment Efficiency " , k.stathopoulos@mbs.ac.uk

(33) Hs , Widy Hastuty and Azzahara , An Suci , (2019) , " Analysis of the Reputation Factor Auditor , Disclosure and Audit Client Tenure to Audit Opinion Going Concern on Manufacturing Companies in Indonesia " , Journal of Business and Management , Vol. 21 , No. II , Dec.

(34) International Standard on Auditing 700 , " Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements " , 2009 .

(35) ISA 720 (Revised) , (2015) " The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information " , www-iaasb.org,

(36) Katz , D M. , (2014) , " revamped Audit Report Seen Launching Wave of Litigation " , available at : http://www2.cfo.com/auditing/2014/04/revamped_audit-reportseen-launching-wave-litigation/.

(37) Ministry of Health , New Zealand , 2014 , " Audit Report Guide : A guide for Writing Audit Reports to the Ministry of Health " Revised Nov. 2014 , available at : www.Health.gov.nz.

(38) Mozilla , Foundation and Subsidiaries , (2020) , " Independent Auditor's Report , Consolidated Statements ? , San Francisco .

(39) Narayanaswany , R. and Raghunandam . K. , (2019) , " The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality , Audit Fees and Audit Market Concentration : Evidence from India , Working Paper , Narayan@iimb.ac.in

(40) Nunes , Vector & Others , (2021) , " The Relevance of The European Audit Reform from the Perspective of Auditors " , <http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>

(41) Neto , North Atlantic Council , (2022) , " IBAN Audit Report on the Audit of 2020 Financial Statements of NAGSMO , NAHEMO , NAPMA and NETMA " , C-M (20220004)

(42) Oktariansyah H. and Others , (2022) , " Effect of Company Age , Size of Public Accounting Firm and Firm Solvency on Audit Delay " , Journal Akuntansi , Vol. 12 , No. 1 , Feb.

(43) Pezler , Josette R. , (2016) , " Understanding Barriers to Critical Audit Matter Effectiveness : A Qualitative and Experimental Approach " , available at : <https://purl.flvcorg/fsu/fd/fsu-2016sp-pezler-fsu-0071e->

(44) Pham , Ngoackim and Others , (2017) , " Audit Firm Size , Audit Fee M Audit Reputation on Audit Quality , The Case of Listed Companies in Vietnam " , Asian Journal 13182

(45) Porumb , Vald – Andrei and Others , (2021) , " The Effect of Auditor Style on Reporting Quality : Evidence from Germany" , Journal of Accounting , Finance and Business Studies , Vol. 57 , No. 1 , .

(46) Rad , Sayed Sajad and Others , (2016) , ' Information Quality and Investment Efficiency : Evidence from Malaysia ' , Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance ' , Vol. 12 , No. 3 .

(47) Sache , Goldman and Gmb , Go Wertpapier , (2016) , " Short Form Audit Report " , PWC .

(48) ShalimovA , Natalia and Stezhko , Zoya , (2016) , " Qualitative Characteristic of the Auditor's Report " , Research Journal of Financial and Accounting , Vol. 2 , No. 4 .

(49) Sirios , Louis P. and Others) , (2018) , " The Information Value of Key Audit Matters in the Auditor's Report : Evidence from Eye – Tracking Study " , Accounting Horizons , available at : <http://scrn-comlabstrea=2469905> .

(50) SMII , Terak , (2016) , " The Impact of Audit Quality on That of Companies Listed on THE TSE " , International Journal of Managing Value and Supply Chain , Vol. 7 , No. 1 , March . turing Companies Listed in the BEI in 2017 – 2019 " Indonesia College of Economics , Jakarta , Indonesia .

(51) Tussadiy , Halimah and Almurni , Siti , (2020) , " The Effect of Profitability , Solvency , Company Size and Previus Audit Opinion Acceptance of Manufacturing .

(52) Trpeska , Marina and Others , (2017) , " The Relevance of Financial Information and Contents of the New Audit Report for Lending Decisions of Commercial Banks " , Accounting and Management Information Systems " , Vol. 16 , No. 4 .

(53) Wells , Fargo , (2016) , " Comment Letter on PCCOB Release No. 2016003 , Rule Making Docket Matter No. 34 .

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي

د. حسن شلقامي محمود

3 / 8 / 8 : ملاحق البحث :

جدول رقم (1) اختبار Jarque Bera لقياس اعتدالية مؤشرات آثار طبيعة العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي لمستخدميه ، وآثار المتغيرات المعدلة على تلك العلاقة ، وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

كود	المقاييس أو المؤشرات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	Jarque Bera p-value
م 1/1	الإفصاح عن أسماء القوائم المالية التي يتم التقرير عنها في تقرير المراجع الخارجي .	0,76452	0,86400	0,09803110	0,98762	0,0026543
د 1/1	اتجاه صافي الربح كمقياس لكفاءة الأداء التشغيلي .	0,62854	0,66542	0,043523	0,26043	0,0054210
د ت 1 / 2	اتجاه صافي الأصول كمقياس لكفاءة الأداء التمويلي والاستثماري .	0,15160	0,15000	0,033993	0,22422	4,2510900
د ت 3/	التدفقات النقدية والتي تعكس تقييم النشاط الاستثماري والتمويلي والتشغيلي .	0,33855	0,43500	0,027677	0,079408	صفر
م 2/1	الإفصاح عن اسم وتوقيع كل من المراجع الرئيسي والمراجع الشريك المتعهد .	0,12917	0,12500	0,024154	0,18699	صفر
د ت 1 / 4	الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي مع الأخذ في الاعتبار أثر حجم مكتب المراجعة .	0,16540	031300	0,019346	0,021032	1,543200
م 3/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الأمور الرئيسية للمراجعة .	0,12770	0,13200	0,35123	0,14265	صفر
د ت 1 / 5	الدور التوجيهي في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ، التوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .	0,593451	0,75433	0,07765834	0,674325	0,4318600
م 4/1	متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات تقرير المراجع الخارجي للسنة السابقة .	0,886400	0,59217	0,84531000	0,0115903	0,6348610
د ت 1 / 6	الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي مع الأخذ في الاعتبار نوع تقرير المراجع الخارجي .	0,13540	0,15500	0,04532	0,23035	0,00013330
م 5/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تاريخ إصدار التقرير والفترة المالية المقرر عنها .	0,32444	0,28000	0,044222	0,87333	صفر
د ت 1 / 7	عدد القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة .	0,43820	0,43200	0,026634	0,061540	4,952620
م 6/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الأساس الذي اعتمد عليه المراجع الخارجي في تكوين رأيه بشأن القوائم المالية .	0,63210	0,54111	0,0436512	0,30641	0,326084
د ت 1 / 8	الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن ابداء الرأي .	0,23343	0,43800	0,0472000	0,365000	0,952000
م 7/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن الرأي في القوائم المالية .	0,46582	0,465000	0,165437	0,26543	0,2430011
د ت 1 / 9	الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن ابداء الرأي .	0,23343	0,43800	0,0472000	0,365000	0,952000
م 8/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن مسؤولية كل من الإدارة والمراجع الخارجي .	0,856123	0,97001	0,68772	0,211003	0,4813910
د ت 1 / 10	التوجه بالأداء الإداري ، والتوجه بالقرار الاستثماري .	0,45612	0,42000	0,045200	0,380011	3,32510
م 9/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن مدى كفاية دليل المرجعة لتكوين الرأي .	0,56662	0,11111	0,965341	0,82100	1,000070
د ت 1 / 11	الدور التحليلي لأسباب إصدار تقرير مراجعة سلبي أو متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .	0,230201	0,33300	0,23340	0,22201	0,211100821
م 10/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن اسم مكتب المراجعة واسم التقرير والذي يتضمن كلمة مستقل .	0,36500	0,48400	0,023100	0,098300	3,154190
د ت 1 / 12	الدور التوجيهي في تحليل مسببات كل نوع من تقرير المراجع الخارجي .	0,330021	0,54824	0,165322	0,340120	0,76894500
م 11/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييم المراجع الخارجي لنظام المعلومات بالمنشأة محل المراجعة .	0,52041	0,42160	0,431285	0,523558	1,074820
د ت 1 / 13	الإفصاح في ذلك التقرير عن التوجه بالقرار الاستثماري والتوجه بالمستخدم نحو التعاملات غير العادية مع الأطراف ذوي العلاقة .	0,74582	067000	0,064350	0,14321	0,0054432
م 12/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن شرح مختصر للمصطلحات المستخدمة في ذلك التقرير .	0,54280	0,23200	0,065726	0,10543	1432100
د ت 1 / 14	الدور التوجيهي في تحليل مسببات كل نوع من تقرير المراجع الخارجي .	0,45320	066510	0,045083	0,23211	صفر
م 13/1	الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن تقييمه لفرضية استمرارية المنشأة .	0,34220	0,23220	0,000026	0,032602	4,7432100
د ت 1 / 15	الدور التوجيهي في تحليل المؤشرات السلبية .	0,56300	0,84300	1853,20	1,3321	5,654300
م 1/2	المتوسط المرجح لطول تقرير المراجع الخارجي النموذجي .	0,32666	0,29702	0,024701	0,281005	0,875423
د ت 1 / 2	الدور التوجيهي في تحليل مسببات كل نوع من تقرير المراجع الخارجي .	0,762100	0,675422	0,0670200	0,296340	0,00320589
م 2/2	الثبات في عرض فقرات تقرير المراجع الخارجي .	0,51440	0,46321	0,082467	0,36325	1,00222230
د ت 2 / 2	الدور النفسي لتقرير المراجع الخارجي .	043100	0,44300	0,024400	0,283200	2,111111
م 3/2	ذكر أسماء القوائم المالية التي تمت مراجعتها في فترة المقدمة حسب ترتيب العلاقات الترتيبية بينها .	0,87140	0,57222	0,069672	1,8873	1,13297400
د ت 2 / 2	الدور النفسي لتقرير المراجع الخارجي .	043100	0,44300	0,024400	0,283200	2,111111
م 4/2	عرض مسؤوليات المراجع الخارجي في صلب تقريره أو في تقرير مستقل .	0,460201	0,55500	0,45340	0,34201	0,2,22147821
د ت 2 / 3	الدور التوجيهي لتقرير المراجع الخارجي نحو الاستثمارات مقاساً في ذلك بمعدل نمو المبيعات	065340	0,26300	0,019914	0,5759	1,203331
ف 1/2/	معدل نمو المبيعات .	0721005	0,62540	0,054300	0,022100	2,1333300
د ت 3 / 1	معدل نمو المبيعات .	0721005	0,62540	0,054300	0,022100	2,1333300

4,0111552	0,010111	0,013452	046010	0,22733	الإفصاح عن مسؤولية المراجع الخارجي عن مدى تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية .	ف 2/2
0,1124127	0,01452	0,0563000	0,24400	0,47040	التناسق بين صافي التدفقات النقدية من الاستثمار ومجموع صافي التدفقات النقدية من التمويل والتشغيل .	د ت 3/2
5,7356300	0,047634	0,065432	0,76500	0,12410	الإفصاح عن تقييم المراجع الخارجي للسياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية .	ف 3/2/3
0,1124127	0,0376121	0,0563000	0,24400	0,47040	الفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة كمقياس لكفاءة الاستثمار .	د ت 3/3
3,876500	0,12050	0,0333536	0,13400	0,12220	اشتراك مكتب المراجعة في الأعمال العامة والشراكة مع مكتب مراجعة دولي كمتغير معدل .	ف 1/3
2,133300	1,5544	0,63211	0,98540	6,00321	الفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة كمقياس لكفاءة الاستثمار .	د ت 4/1
0643666	0,029875	0,087542	0,56111	0,46832	الإفصاح عن المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة .	ف 2/3
2,133300	1,5544	0,63211	0,98540	6,00321	الفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة كمقياس لكفاءة الاستثمار .	د ت 4/2
4,100021	0,383200	0,023200	0,53300	064000	نوع تقرير المراجع الخارجي (نظيف - متحفظ - سلبي - الامتناع عن ابداء الرأي) .	ف 3/3
5,0111202	0,040111	0,013452	0,57010	0,46733	الفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة كمقياس لكفاءة الاستثمار .	د ت 4/3

جدول رقم (2) نموذج التأثيرات الثابتة اختبار التحقق الإحصائي للفرض الأول . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

Model 1: Fixed-effects, using 300 observations			
Included 50 cross-sectional units			
Time-series length = 6			
Dependent variable: y			
coefficient	std. error	t-ratio	p-value
constant	6.45370	0.498503	8.899 3.48e-016 ***
x	-0.154731	0.0370439	-6159 0.0121e-05 ***
Mean dependent var.	4.65823	S.D. dependent var.	5.799664
Sum squared resid.	9864.444	S.E. of regression	6.102289
LSDV R-squared	0.103403	Within R-squared	0.12654
LSDV F(60, 3299)	0.632070	P-value(F)	1.54387
Log-likelihood	-965.1321	Akaike criterion	2386.244
Schwarz criterion	2523.667	Hannan-Quinn	2265.220
rho	-0.066890	Durbin-Watson	2.055000
Joint test on named regressors -			
Test statistic: F(1, 199) = 22.4000			
with p-value = P(F(1, 199) > 16.8828) = 6.223356e-006			
Test for differing group intercepts -			
Null hypothesis: The groups have a common intercept			
Test statistic: F(47, 331) = 0.0021272			
with p-value = P(F(39, 199) > 0.3000) = 1			
Pesaran CD test for cross-sectional dependence			
Test statistic: z = 68.351165,			
with p-value = P(z > 79.44110) = 0			
Average absolute correlation = 0.999			

جدول رقم (3) نموذج التأثيرات العشوائية اختبار التحقق الإحصائي للفرض الأول . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

Model 2: Random-effects (GLS), using 300 observations			
Included 50 cross-sectional units			
Time-series length = 6			
Dependent variable: y			
coefficient	std. error	z	p-value
const	6.61000	0.455507	1.990 3.452 e-041 ***
x	-0.154444	0.0340435328	-4.482 -10.63e-09 ***
Mean dependent var	3.180985	S.D. dependent var	8.11100

Sum squared resid	7413.438	S.E. of regression	6.64775
Log-likelihood	80.1000	Akaike criterion	22516.500
Schwarz criterion	2200.540	Hannan-Quinn	1511.194
'Between' variance = 0			
'Within' variance = 54.4321			
theta used for quasi-demeaning = 0			
Corr (y,yhat)^2 = 0.0778192			
Joint test on named regressors -			
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 23.0111			
with p-value = 9.65821e-009			
Breusch-Pagan test -			
Null hypothesis: Variance of the unit-specific error = 0			
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 29.7658			
with p-value = 1.02493e-006			
Hausman test -			
Null hypothesis: GLS estimates are consistent			
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 0.100047			
with p-value = 0.934510			
Pesaran CD test for cross-sectional dependence			
Test statistic: z = 68.351759,			
with p-value = P(z > 0,934510) = 0			
Average absolute correlation = 0.999			

جدول رقم (4) نموذج التأثيرات الثابتة اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثاني . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

Model 3: Fixed-effects, using 300 observations				
Included 50 cross-sectional units				
Time-series length = 6				
Dependent variable: z				
coefficient	std. error	t-ratio	p-value	
x	0.986521	0.00611459	2123	0.0099e-321 ***
y	0.00670997	0.00094511	7.767	- 6.22e- 076***
Mean dependent var	1.33111	S.D. dependent var	0.07640	
Sum squared resid	0.769221	S.E. of regression	0.664368	
LSDV R-squared	0355470	Within R-squared	0.312240	
LSDV F(53 449)	1.87920	P-value(F)	0.035418	
Log-likelihood	441.8011	Akaike criterion	-679.6196	
Schwarz criterion	-665.5110	Hannan-Quinn	-834.1004	
rho	0.167782	Durbin-Watson	2.45120	
Joint test on named regressors -				
Test statistic: F(1, 122) = 66700				
with p-value = P(F(2, 221) > 60.3327) = 6.22113e-017				
Test for differing group intercepts -				
Null hypothesis: The groups have a common intercept				
Test statistic: F(42, 199) = 0.00130002				
with p-value = P(F45, 109) > 0.00130217) = 1				
Pesaran CD test for cross-sectional dependence				

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي

د. حسن شلقامي محمود

Test statistic: $z = 68.243427$,		
with p-value = $P(z > 48.6100) = 0$		
Average absolute correlation = 0.998		

جدول رقم (5) نموذج التأثيرات العشوائية اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثاني . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

Model 4: Random-effects (GLS), using 3040 observations			
Included 50 cross-sectional units			
Time-series length = 6			
Dependent variable: z			
	coefficient	std. error	z p-value
x	0879111	0.00455000	190.4 0.061000 ***
y	0.0123761	0.00066543	8.493 32.01e-0187 ***
Mean dependent var	0.986412	S.D. dependent var	0.126702
Sum squared resid	0.588371	S.E. of regression	0.449617
Log-likelihood	380.7791	Akaike criterion	-886.0000
Schwarz criterion	-750.5968	Hannan-Quinn	-987.7532
'Between' variance = 0			
'Within' variance = 0.11124560			
theta used for quasi-demeaning = 0			
Corr (y , yhat)^2 = 0443621			
Joint test on named regressors -			
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 98.1333			
with p-value = 2.00619e-017			
Breusch-Pagan test -			
Null hypothesis: Variance of the unit-specific error = 0			
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 35.9211			
with p-value = 2.01111e-008			
Hausman test -			
Null hypothesis: GLS estimates are consistent			
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 0.003471			
with p-value = 0.974321			
Pesaran CD test for cross-sectional dependence			
Test statistic: $z = 87243422$,			
with p-value = $P(z > 32.555) = 0$			
Average absolute correlation = 0.998			

جدول رقم (6) نموذج التأثيرات الثابتة اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثالث . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

Model 5: Fixed-effects, using 300 observations			
Included 50 cross-sectional units			
Time-series length = 6			
Dependent variable: w			
	coefficient	std. error	t-ratio p-value
x	-0.762801	0.0450230	-226.02 4.36e-038 ***
z	2.25801	0.0621340	45.40 - 1310e-034 ***
Mean dependent var	0.943562	S.D. dependent var	0.154722
Sum squared resid	0445300	S.E. of regression	0.062360
LSDV R-squared	0.999000	Within R-squared	0.92310

LSDV F(54, 199)	54.43333	P-value(F)	1.58e-80
Log-likelihood	564.5132	Akaike criterion	-965.0234
Schwarz criterion	894.3125	Hannan-Quinn	-997.2456
rho	0.64180	Durbin-Watson	093000
Joint test on named regressors -			
Test statistic: F(1, 199) = 2246.06			
with p-value = P(F(1, 199) > 1546.09) = 12.36520e-088			
Test for differing group intercepts -			
Null hypothesis: The groups have a common intercept			
Test statistic: F(55, 199) = 3.01653			
with p-value = P(F(55, 199) > 3.01653) = 0.00153405			
Pesaran CD test for cross-sectional dependence			
Test statistic: z = 67.564322,			
with p-value = P(z > 0,02600.3427) = 0			
Average absolute correlation = 0.984			

جدول رقم (7) نموذج التأثيرات العشوائية اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثالث . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

Model 6: Random-effects (GLS), using 300 observations			
Included 50 cross-sectional units			
Time-series length = 6			
Dependent variable: w			
	coefficient	std. error	z p-value
x	-0.505507	0.0332826	-15.19 0.020e-033 ***
z	1.97546	0.067542	36.93 1.82e-333 ***
Mean dependent var	0.719409	S.D. dependent var	0.436210
Sum squared resid	0.404318	S.E. of regression	0.141322
Log-likelihood	424.4997	Akaike criterion	-933.2664
Schwarz criterion	-947.0382	Hannan-Quinn	-922.1955
'Between' variance = 4.874521e-005			
'Within' variance = 0.01203			
theta used for quasi-demeaning = 0.1534670			
Corr (y, yhat)^2 = 0.554381			
Joint test on named regressors -			
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 2110.10			
with p-value = 2.01489e-298			
Breusch-Pagan test -			
Null hypothesis: Variance of the unit-specific error = 0			
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 16.010067			
with p-value = 0.00111103			
Hausman test -			
Null hypothesis: GLS estimates are consistent			
Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 32.1758			
with p-value = 1.40834e-008			
Pesaran CD test for cross-sectional dependence			
Test statistic: z = 55.549395,			
with p-value = P(z > 55.5494) = 0			

تحليل العلاقة بين قابلية تقرير المراجع الخارجي للفهم ودوره التوجيهي

د. حسن شلقامي محمود

Average absolute correlation = 0.872

جدول رقم (8) أهم علاقات الارتباط بين مؤشرات الفرض الأول . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

الكود	م2/1	م3/1	م6/1	م8/1	م11/1	م12/1	د4/1	د5/1	د8/1	د9/1	د12/1	د13/1	د14/1
م2/1	1												
م3/1	0,562	1											
م6/1	0,1111	0,0022	1										
م8/1	0,3961	0,0077	0,1012	1									
م11/1	0,1112	0,2875	0,3387	0,3001	1								
م12/1	0,101	0,0974	0,0036	0,0646	0,1022	1							
د4/1	0,8932	0,1211-	0,0071	0,2730	0,0230	0,1185	1						
د5/1	0,0112	0,8620	0,2228	0,1000	0,1100	0,2214	0,0011	1					
د8/1	0,2003	0,1115	0,0062	0,2580	0,2330	0,3444	0,3697	0,0000	1				
د9/1	0,4011	0,1111	0,0444	0,2668	0,3355	0,1244	0,3101	0,0666	0,8393	1			
د12/1	0,4011	0,4121-	0,0005	0,4471	0,2348	0,1777	0,02202	0,3330	0,0890	0,0062	1		
د13/1	0,562	0,0117	0,1116	0,1887	0,0356	0,1194	0,4172	0,1345	0,8747	0,1322	0,1175	1	
د14/1	0,3325	0,0117	0,1116	0,0333	0,0553	0,6478	0,4532	0,8736	0,0001	0,2200	0,1116	0,0033	1

جدول رقم (9) أهم علاقات الارتباط بين مؤشرات الفرض الثاني . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

الكود	د3/2	ف2/2	د2/3	د3/3
د3/2	1			
ف2/2	0,3786	1		
د2/3	0,4321	0,4110	1	
د3/3	0,1188	0,5472	0,8522	1

جدول رقم (10) أهم علاقات الارتباط بين مؤشرات الفرض الثالث . المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي .

الكود	ف1/3	ف2/3	ف3/3	د2/4	د3/4
ف1/3	1				
ف2/3	0,1447-	1			
ف3/3	0,4872	0,1634	1		
د2/4	0,8430	0,5197	0,8624	1	
د3/4	0,7320	0,8571	0,0000	0,9333	1